مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

الديمقراطية التوافقية غير الحزبية من منظور"كواسي ويردو": دراسة في الفلسفة الإفريقية.

أ.م.د/ علي محمد عليان عبد الرازق الخطيب(*)

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على طبيعة الديمقراطية التوافقية غير الحزبية التي كان يُروج لها "ويردو" في جُل مؤلفاته الفلسفية من ناحية، ومحاولة التعرف إلى أي مدى يمكن تطبيق الديمقراطية التوافقية غير الحزبية على المجتمعات الإفريقية المعاصرة من ناحية أخرى؟ وتحقيقًا لهذا الهدف كان من الضروري أن يُكشف النقاب عن: مفهوم الديمقراطية، أشكالها، وطبيعتها عند "ويردو"، وموقفه من الديمقراطية الغربية، وتصوره للديمقراطية التوافقية غير الحزبية، ومعرفة لماذا يطالب" ويردو" بالعودة إلى الديمقراطية التوافقية غير الحزبية الموجودة في مجتمع الأكان التقليدي؟ ومعرفة آلية تطبيق الديمقراطية التوافقية غير الحزبية على المجتمعات الإفريقية المعاصرة حسبما يزعم "ويردو". وتحقيقًا لذلك اعتمد الباحث على المنهج التحليلي، كما اعتمد على المنهج التاريخي متى اقتضت الحاجة ذلك؛ وذلك لعرض ما الذي يقصده "ويردو" بالديمقراطية التوافقية وطبيعتها وآلية تطبيقها، وهذا ما سوف يتضح من خلال تلك الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، التوافق، الأغلبية، الأقلية، التداول، الاستعمار، الديمقراطية التوافقية، الحوكمة.

Consensual, non-partisan democracy from the perspective of Kwasi Wiredu: A study in African philosophy

Abstract :

This study aims to try to identify the nature of the non-partisan consensual democracy that Wiredu promoted in most of his philosophical writings on the one hand, and to try to identify to what extent non-partisan consensual democracy can be applied to contemporary African societies on the other hand? To achieve this goal, it was necessary to unveil: the concept of democracy, its forms, and its nature according to "Wiredu", his position on Western democracy, his perception of non-partisan consensual democracy, and to know why "Wiredu" calls for a return to the consensual, non-partisan democracy that exists in traditional Akan society, besides knowing the mechanism for applying consensual, non-partisan democracy

(*) أستاذ الفلسفة الحديثة والمعاصرة المساعد– كلية الآداب– جامعة المنيا

to contemporary African societies, as claimed by Wiredu. To achieve this goal, the researcher relied on the analytical and the historical methods when necessary. This is to present what "Wiredu" means by consensual democracy, its nature, and the mechanism of its implementation. This will become clear through this study.
Keywords: democracy, consensus, majority, minority, deliberation, colonialism, consensual democracy, governance.

المقدمة:

من الطبيعي أن يكون لأي دولة من دول العالم نظام حكم سياسي ديمقراطي يختص بإدارة شئونها، خصوصاً وأن جُل البشر ينظرون إلى الديمقراطية على أنها الملاذ الذي يلجئون إليه في دعوتهم لممارسة حقوقهم؛ الأمر الذي ترتب عليه تزايد الاهتمام بدراسة الديمقراطية وآلية تطبيقها على الشعوب؛ نظراً لأهميتها من ناحية، وكونها الأساس السياسي الذي ينتج عنه الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية اللامتناهية التي تواجه البشرية كلها في القرن الحادي والعشرين من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من أهمية الديمقراطية الواضحة للعيان، إلا أنها يمكن أن توصف بالتعقيد التام؛ نظراً لتغلغلها في جميع المجالات السياسية، وارتباطها بشكل مباشر بحقوق الإنسان لدرجة أنهما قد صارتا قضيتين عالميتين، وموضوعين رئيسين يدور حولهما الكثير من الجدل في مجال السياسة القومية والدولية المعاصرة. وعلى أية حال، فإن شيوع وانتشار مفهوم الديمقراطية في العالم أجمع قد أدى إلى تعرضها لبعض الخلط المفهومي تارة ، وإلى اختلاف الآراء بشأن تعريفها وتعدد التصورات بشأن تفسير أشكالها وآلية تطبيقها على الدول تارة أخرى. كما صار– في الوقت ذاته–الكثير من النظريين والأيديولوجين يتحدثون عنها من منظور يختلف إلى حد ما عن حديثهم عن حقوق الإنسان، وأصبح كل واحد منهم يتحدث عنها ويقدم لها تعريفًا يختلف عن الآخر.

فلو نظرنا– على سبيل المثال لا الحصر– إلى الدول الأوروبية الغربية فنجدها تحاول تحقيق نظام حكم على شعوبها يتصف بالديمقراطية. أما لو نظرنا إلى الدول العربية لوجدناها على اختلاف أنظمتها السياسية تحاول – قدر المستطاع– تحقيق الديمقراطية.

كما لو نظرنا إلى دول القارة السمراء– موضوع هذه الدراسة– لوجدناها تحاول تحقيق نظام حكم يتصف بالديمقراطية إلى حد ما، عبر المراحل التاريخية الثلاث التي مرت بها، أقصد: مرحلة ما قبل الاستعمار، مرحلة الاستعمار، ومرحلة ما بعد الاستعمار (أو مرحلة الاستقلال). وبالنسبة لمرحلة ما قبل الاستعمار، فقد كانت جل الدول الإفريقية تنعم بحالة من الاستقرار

والتوازن، حيث كان نظام الحكم داخل الدول الإفريقية أشبه بالحكم الفيدرالي، كما كانت كل دولة من الدول الإفريقية تهتم بتحقيق سيادتها وبسط سيطرتها على الأفراد اعتماداً على نظام القبيلة، دون أن تهتم بدمج الأفراد في دائرة واحدة؛ الأمر التي ترتب عليه تعدد الأعراق واللغات فيما بينهم.

كما كانت الدول الإفريقية تتصف بالتكامل التام، لدرجة أننا لا نستطيع أن نفرق بين الدولة والمجتمع المدني على الإطلاق؛ ويرجع ذلك إلى ظهور أنواع مختلفة من أشكال الترابط فيما بين الأفراد داخل المجتمعات الإفريقية التقليدية، وكذا ظهور علاقات مهنية وعلاقات ترويحية وعلاقات سياسية في معظم الأحايين. كما كانت الدول الإفريقية تتصف بالطائفية التي تلعب فيها القرابة وعلاقات النسب بين البشر دوراً رئيساً في العلاقات الاجتماعية، حيث أسهمت الطائفية إسهاماً كبيراً في توطيد صلة القرابة بين الأفراد، كما أسهمت في تكاثر العلاقات القائمة على صلة القرابة والتوسع في دائرتها لتكون نسلًا، وصار هذا النسل مجتمعاً كبيراً.

وعلى الرغم من أن تكاثر وتزايد العلاقات القائمة على صلة القرابة يمكن أن يُحدث تضاؤلًا لمعنى الانتماء والتماسك والتضامن بين البشر، إلا أن الأفراد كانوا يتمعون داخل تلك المجتمعات الإفريقية التقليدية بالأمن والأمان. كما كانوا يسعون إلى تحقيق الديمقراطية، وذلك من خلال قيامهم بتطبيق مبدأ مهم فيما بينهم يتمثل في سعيهم الحثيث نحو إحداث تناغم وتكامل في المصالح والاهتمامات البشرية من أجل خدمة المجتمع بوجه عام، وكانوا يمارسون الكثير من الممارسات المجتمعية التي يمكن أن تحدث في المجتمع وتزيد من ترابطهم دون أن يكون لها علاقة باللوائح التي تحكم المجتمع، وكانوا ينظرون إلى الدولة نفسها على أنها منظمة اجتماعية خاصة تسعى إلى تحقيق المصالح المشتركة، وكانوا يحاولون إرساء مجموعة من المبادئ التي تتوافق مع المبادئ الأخلاقية التي تحكم المؤسسات المدنية وممارسات المجتمعات التقليدية.

فضلًا عن ذلك، فقد كانوا يشاركون داخل مجتمعاتهم التقليدية من منطلق ما يمكن أن يقدمونه للدولة وليس من منطلق ما يحصلون عليه من الدولة، حيث كانوا ينظرون دائماً إلى ما يمكن للمجتمع أن يحصل عليه منهم؛ وذلك على أمل تحقيق الرفاهية والازدهار للمجتمع ككل. وكانوا يعيشون داخل أوطانهم وفقًا للشعار الأخلاقي الذي ينص على: "ينبغي علينا دائماً أن نكون على استعداد تام بأن تتوافق مصالحنا مع ما يحقق الصالح العام دون الإضرار بمصالح الآخرين؛

وذلك لأنه ليس من المنطق أن نتمتع بمزايا قد تضر بمجتمعنا أو أن نحصل على منفعة ويمكن أن تكون نتيجتها معاناة الآخرين".

أما في مرحلة الاستعمار، أو على الأحرى مرحلة الحراك القبلي تحت السيطرة الاستعمارية، فقد برز فيها مفهوم القبيلة الذي كان سائداً في مرحلة ما قبل الاستعمار، حيث كان للقبيلة دور رئيس في تشكيل الدولة. كما قامت الدول الاستعمارية بدعم القبائل الإفريقية مقابل الولاء التام لها، كما دعمت النعرات القبلية والتفرقة والتمييز العرقي بين الأفراد الذين يعيشون داخل المجتمعات الإفريقية؛ وذلك من أجل تحقيق غاياتها الاستعمارية السياسية أو الإدارية أو الدينية...إلخ.

وعلى الرغم من ذلك، حاولت الدول الاستعمارية دفع إفريقيا نحو تحقيق الديمقراطية متعددة الأحزاب القائمة على حكم الأغلبية، وذلك من خلال قيامها بإجبار الديكتاتوريين الأفارقة وكذلك الحكام الديكتاتوريون على الخضوع لها بوصفها دولًا إمبريالية وذات قوى عظمى من ناحية، وعلى ضرورة تطبيق نظام متعدد الأحزاب من الحكم الديمقراطي من ناحية أخرى.

ولقد نتج عن ذلك عدم شعور الأفارقة بكونهم أحراراً، لدرجة أنهم صاروا يعتقدون بتمتعهم بالحرية، إلا أن هذه الحرية لما تعكس بعد أي تأثيرات جوهرية عليهم، ولا سيما عند شروعهم في الحصول على حريتهم داخل المؤسسات السياسية الإفريقية الأصلية. ناهيك عن ذلك، أضحت معظم الدول الإفريقية في حالة من عدم الاستقرار السياسي، والتصدع في التكامل بين الجانب المدني والسياسي في الحياة الاجتماعية الإفريقية، لدرجة أن صار الفساد ظاهرة اجتماعية ونتج عنه بيروقراطية. كما تفشى الفساد في العملية الديمقراطية، وأعاق التحول الديمقراطي في الكثير من المجتمعات الإفريقية، وكثر الصراع على السلطة بين الأحزاب السياسية المختلفة من أجل الانفراد بالسلطة، لدرجه أن بعض الأفارقة قد شعروا بعدم كونهم بشراً بشكل لا يمكن تصديقه.

ووصولًا إلى مرحلة ما بعد الاستعمار أو مرحلة الاستقلال، فنلاحظ أنه حدثت أزمة شديدة في بناء الدولة الوطنية الحديثة؛ وذلك لأنه لم يُوضع في الحسبان التنوع القبلي للمجتمعات الإفريقية، كما لم تُراع خصوصية تلك المجتمعات. كما كانت هناك تبعية تامة للدول الاستعمارية وسياستها، وكانت هناك صعوبة في تعزيز الديمقراطية داخل المجتمعات الإفريقية.

فضلًا عن ذلك، فقد سيطر الحزب الواحد، ولا سيما حزب ديمقراطية الأغلبية، على الحياة السياسية في جُل المجتمعات الإفريقية، لدرجة أن بعض الدول الأفريقية التي كانت تتبع سياسة

التعدد الحزبي مالت إلى سياسة الحزب الواحد المسيطر على السلطة؛ ظنًا منها أن الحزب الواحد هو الذي يساعدها في تجاوز التعدد القبلي الذي تفشى في معظم الدول الإفريقية. غير أن الحزب الواحد في حقيقة الأمر كان يعمل من أجل تحقيق مصالح الدول الاستعمارية الرأسمالية تحت مُسمى التنمية الاقتصادية، وكان يسمح- في الظاهر فقط- بالتنوع العرقي. بالتالي، تلاشى الأمن والأمان على نحو تدريجي في المجتمعات الإفريقية غير الطائفية، وشعر الأفارقة بمشاعر نفسية سلبية قد أثرت على علاقاتهم الاجتماعية فيما بينهم، لدرجة أن صارت العلاقات الاجتماعية جافة بكل ما تحويه الكلمة من معنى.

وعلى الرغم من ذلك، بدأ عدد لا بأس به من الفلاسفة المعاصرين الأفارقة، ولا سيما في فترة ما بعد الاستعمار يهتمون بالبحث عن الذات الأفريقية؛ ظنًا منهم أن المستعمرين ومن يعاونهم كانوا ينظرون نظرة دونية إلى الثقافة الإفريقية، خصوصاً وأن النهج الاستعماري كان يسعى إلى وضع برنامج منظم لمحاولة القضاء على الهوية الإفريقية بكل ما تحويه الكلمة من معنى. كما انشغلوا بالمشكلة الرئيسة التي تواجه إفريقيا المعاصرة، والتي تتعلق بالبحث عن كيفية إيجاد نظام سياسي للحكم يستوعب التكوين العرقي المعقد في العديد من الدول الإفريقية المعاصرة، ويدرك- بشكل كامل- حقهم في الانتماء السياسي، ولا يعتمد على نظام الأغلبية الحزبية في تشكيل الحكومة الإفريقية. ناهيك عن ذلك، فقد انشغلوا بمشكلة أخرى تتعلق بالديمقراطية والحكم الجيد.

ترتب على ذلك ظهور عدد لا بأس به من الفلاسفة حاولوا البحث عن السبل التي تُمكنهم من تحسين الوضع السياسي وعودته كما كان قبل الاستعمار، وكان من أبرز هؤلاء الفلاسفة الفيلسوف الإفريقي الغاني المعاصر "كواسي ويردو Kwasi Wiredu" (b.1931-2022) - موضوع هذه الدراسة- الذي وُلد في كومازي بـــــ غانا عام ١٩٣١م، وأتم تعليمه الابتدائي والثانوي في غانا. ثم التحق بـــ جامعة أكسفورد الأمريكية تحت إشراف الفيلسوف البريطاني الشهير"جلبرت رايل"(١٩٧٦-١٩٠٠) الذي جعله يتبع الفلسفة التحليلية لفترة كبيرة من حياته. كما صارت فلسفة "ويردو" تصطبغ بالصبغة البريطانية أكثر من الصبغة الأفريقية؛ نظراً للتأثيرات المختلفة التي تركتها تعاليم " رايل" فيه (Maslo,2017,p.63).

ويعد " ويردو" - بلا شك- فيلسوفاً من أشهر الفلاسفة المعاصرين الأفارقة الذين تطرقوا إلى العديد من الموضوعات الحاسمة في الفلسفة الإفريقية المعاصرة (Inusah,2021,p.1). كما اهتم "ويردو" كثيراً بإنهاء الاستعمار المفاهيمي للفكر الأفريقي، وحاول تأسيس فلسفة إفريقية أصلية

تعبر عن حقيقة وواقع الإنسان الإفريقي المعاصر، ومن أبرز أعماله: "الفلسفة والثقافة الأفريقية١٩٨٠م"، و"نحو إنهاء الاستعمار من الفلسفة والدين الأفريقيين١٩٩٨م" (علي،٢٠٢٢، ص٣٢٧). كما يعد كتابه " الديمقراطية الأفريقية التوافقية " من أبرز مؤلفاته في الفلسفة السياسية المعاصرة التي روج لها كبديل لديمقراطية الأغلبية الغربية التي كانت سائده في عصره (Inusah,2021,p.1).

ناهيك عن ذلك، انشغل"ويردو" بالوضع السياسي الراهن في المجتمعات الإفريقية المعاصرة، وحاول البحث عن إجابة واضحة للتساؤلات المهمة التي كانت تشغل باله، والتي تزايدت أهميتها في الوقت الحالي أكثر من أي وقت مضى، ولا سيما مع كثرة المحاولات الفاشلة التي شهدها التحول الديمقراطي، ومن أبرز هذه التساؤلات:ما النظام السياسي الذي يتناسب بشكل أفضل مع المجتمعات الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار؟ وهل من الممكن للبشر أن يبتكروا طريقة أفضل وأكثر عقلانية لنظام الحكم في المجتمعات الإفريقية المعاصرة، خصوصاً وأنهم قد وجدوا أن النظام الذي كان سائداً، والذي كان يفرض الصراع اللامتناهي بين الأحزاب السياسية يتصف باللاعقلانية؟ وهل من الممكن أن نجد بدائل للرأسمالية العالمية التي تفشت في معظم الدول الإفريقية؟

ولقد توصل "ويردو" إلى أن النظام الديمقراطي القائم على الأغلبية، وطريقته التي كان يتبعها في نظام التصويت، هو المسئول الرئيس عن كافة المشكلات العديدة التي تواجه أنحاء كثيرة من القارة الإفريقية. كما توصل إلى أن الديمقراطية التوافقية([1]) Consensus Democracy يمكن أن تكون بديلًا مناسباً للرأسمالية العالمية التي تفشت في معظم الدول الإفريقية، بحجة أنها كانت مطبقة بالفعل على بعض المجتمعات التقليدية الإفريقية.

لذا جاءت هذه الدراسة من أجل محاولة التعرف على طبيعة النظام الديمقراطي التوافقي غير الحزبي الذي كان يروج له "ويردو" في معظم مُؤلفاته الفلسفية، والذي كان يُنظر إليه على أنه النظام الأمثل لإدارة شئون المجتمعات الإفريقية المعاصرة، والبديل الأمثل للنظام الحزبي القائم

[1] من الملاحظ أن "الديمقراطية التوافقية" كمفهوم قد خضعت لمسميات عديدة، لعل من أبرزها: التوافقية، الاتفاق الرضائي، الديمقراطية الاتفاقية، الديمقراطية التعاقدية، الديمقراطية غير المسيسة، وغيرها، ولكننا سوف نعتمد على مفهوم"الديمقراطية التوافقية" خلال هذه الدراسة، ولمعرفة المزيد راجع: (بن عياد،٢٠١٣، ص ٢٦٩).

على حكم الأغلبية من ناحية، ومحاولة التأكيد على صعوبة تطبيق الديمقراطية التوافقية غير الحزبية على المجتمعات الإفريقية المعاصرة من ناحية أخرى. وتحقيقًا لذلك الهدف الذي يسعى إليه الباحث، يتحتم عليه أن يعرض لمفهوم الديمقراطية وأشكالها، وطبيعتها عند"ويردو"، وأن يعرض لموقف"ويردو" من الديمقراطية الغربية التي كانت سائدة في عصره، وتصور"ويردو" للديمقراطية التوافقية غير الحزبية، وأن يتساءل الباحث عن كيفية تطبيق الديمقراطية التوافقية غير الحزبية على المجتمعات الإفريقية المعاصرة حسبما أخبرنا"ويردو"، وإلى أي مدى نجح"ويردو" في دعوته إلى تطبيق الديمقراطية التوافقية غير الحزبية على المجتمع الإفريقي المعاصر، وأخيراً يعرض الباحث لوجهة نظره الذاتية في تصور"ويردو" للديمقراطية التوافقية غير الحزبية من ناحية، وكذا وجهة نظر نقاده فيما كان يدعو إليه.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها من أوائل الدراسات العربية التي تتناول مشكلة "الديمقراطية التوافقية غير الحزبية عند "ويردو" بوصفها إحدى مشكلات فلسفة السياسة المعاصرة في الوقت الراهن التي تتناول وجهة نظر فيلسوف من أهم فلاسفة السياسة الأفارقة المعاصرين الذين عارضوا الديمقراطية الغربية، وتبنوا الديمقراطية التوافقية غير الحزبية.

وتنطلق هذه الدراسة من مجموعة من التساؤلات التي تحاول الإجابة عنها، لعل من أبرزها:

- ما مفهوم "ويردو" للديمقراطية، وما أشكالها، وما طبيعة الديمقراطية التي كانت سائدة في عصره ؟
- ماذا عن موقف "ويردو" في الديمقراطية الغربية التى كانت سائدة في عصره؟
- ماذا عن تصور"ويردو" للديمقراطية التوافقية غير الحزبية التي يتبناها؟ وما آلية تطبيقها على المجتمعات الإفريقية المعاصرة؟ وهل نجح" ويردو" في تطبيق الديمقراطية التوافقية غير الحزبية على المجتمعات الإفريقية المعاصرة أم لا؟
- ماذا عن موقف الباحث من الديمقراطية التوافقية غير الحزبية التي يتبناها"ويردو؟ وماذا عن موقف نقاد "ويردو" من الديمقراطية التوافقية غير الحزبية التي يروج لها"ويردو"؟

وللاجابة عن هذه التساؤلات وغيرها، فسوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: مفهوم الديمقراطية، وأشكالها، وطبيعتها عند "ويردو".

المحور الثاني: موقف "ويردو" من الديمقراطية الغربية.

المحور الثالث: تصور"ويردو" للديمقراطية التوافقية غير الحزبية.

المحور الرابع: دعوة "ويردو" إلى العودة للديمقراطية التوافقية غير الحزبية الموجودة في المجتمع الأكاني التقليدي.

المحور الخامس: هل نجح"ويردو" في دعوته إلى تطبيق الديمقراطية التوافقية غير الحزبية على المجتمعات الإفريقية المعاصرة؟

وتحقيقًا لهذا الهدف الذي ينشده الباحث من خلال هذه الدراسة؛ فقد اعتمد الباحث على المنهج التحليلي المقارن، كما اعتمد على المنهج التاريخي متى اقتضت الحاجة ذلك.

المحور الأول- مفهوم الديمقراطية، وأشكالها، وطبيعتها عند "ويردو":

تعد الديمقراطية اللبنة الرئيسة لأي نظام سياسي، ومع ذلك يختلف مفهوم الديمقراطية من دولة إلى أخرى؛ ذلك لكونه مفهومًا شاملًا ومتغلغلًا في النظام السياسي، وغامضًا ويحتاج إلى المزيد من التفسير من جانب العلماء والفلاسفة عبر العصور المختلفة (Fayemi,2010,p.2).

ونظرًا لتعدد أشكال الديمقراطية في معظم دول العالم- كما سوف نرى- فسوف نجد صعوبة بالغة في التوصل إلى تعريف مقبول للديمقراطية يضم جميع أشكالها وجوانبها المختلفة، كما نجد صعوبة في الاتفاق على مفهوم محدد للديمقراطية، لدرجة أننا عندما نحاول التوصل إلى مفهوم محدد للديمقراطية، سوف نجد معارضة من جميع الجوانب؛ ذلك لأننا عندما نقول مثلًا على دولة ما أنها ديمقراطية، فإننا بذلك نمتدحها، وإذا شرعنا في الدفاع عنها سوف نخشى من ربطها بأي مفهوم آخر، خصوصًا وأن ربطها بأي مفهوم آخر يجعلنا لا نستخدمها استخدامًا صحيحًا.

وعلى الرغم من ذلك، فقد تم الاتفاق من قبل العلماء على أن مفهوم"الديمقراطية" هو مفهوم مأخوذ من كلمتين يونانيتين، هما: (Demos) التي تعني الناس، و(Kratos) التي تعني الحكم. وبالتالي، غالبا ما توصف الديمقراطية حرفيًا أو لغويًا بأنها حكم الناس أو حكم الأغلبية. كما تبدو أنها الطريقة المُثلى لحكم أي مجتمع في العالم لدرجة أن الدول غير الديمقراطية تحاول أن تظهر على أنها دول ديمقراطية أمام بقية دول العالم (Olanipekun,2020,p.p,2,3).كما تُعرف الديمقراطية على أنها النظام الذي تعترف فيه الأغلبية بحقوق الأقلية؛ ذلك لأنها تتضمن القول بأن أغلبية اليوم يمكن أن تصبح أقلية الغد، وتخضع لقانون يمثل مصالح مغايرة لمصالحها من غير أن يحول دون ممارستها لحقوقها الرئيسة(تورين، ٢٠٠٠، ص٢٧).

ومع ذلك تبدو الديمقراطية بمعناها الدقيق استبدادية بالضرورة؛ ذلك لأنها تقيم سلطة تنفيذية بمقتضاها يبدي الجميع رأيهم في شخص واحد؛ بل وضد شخص واحد(لأنه يختلف معهم في الرأي)، وبالتالي لا تصبح إرادة الجميع ممثلة لإرادة الجميع حقًا، وهذا ما يجعل الإرادة العامة في تناقض مع نفسها ومع الحرية معًا وفي الوقت عينه(كانت،١٩٥٢، ص ص ٤٦،٤٧).

ومهما يكن من أمر يؤكد "ويردو" أن الاهتمام بمناقشة فكرة الديمقراطية – بصفة عامة– في المناقشات الغربية قديم منذ الأزل ويرجع إلى " أثينا" القديمة، ويرى أن الديمقراطية الأثنية كانت ذات طابع مباشر وواضح، ولم تكن الطوائف معروفة في السياسة الأثنية، ومن الممكن للأغلبية أن تتفوق على الأقلية. غير أنه وجد أن " سقراط" صار مذنبًا في المحاكمة التي أُجريت له بأغلبية ٢٨٠ رجلًا مقابل ٢٢٠ رجلًا، وقد حُكم عليه بالإعدام بواسطة الأغلبية؛ الأمر الذي جعل "ويردو" لا يميل إلى تفضيل الديمقراطية الأثنية القديمة؛ إذ إنها لا تضمن بالضرورة تحقيق الديمقراطية في شكلها الأفضل، كما لا تضمن كذلك تحقيق آمال الشعب أو تضمن تحقيق رضاهم أو حتى نسبة كبيرة منهم (Wiredu,2001,p.230).

بالتالي، حاول "ويردو" تقديم تعريف مناسب للديمقراطية خلاف التعريف المتعارف عليه الذي كان ينص على كون الديمقراطية نظامًا سياسيًا يتضمن ضرورة الصراع والتنافس بين الأحزاب المتعددة من أجل الوصول إلى السلطة (Wiredu,2001,p.227)، حيث عرفها بأنها ممارسة الحكم بالقبول والرضا، ولكنه وجد أن القبول والرضا يمكن الحصول عليهما بطرق عديدة، فقد يتم الحصول عليهما برشوة أو خداع المواطنين أو ما إلى ذلك من الوسائل غير المشروعة، وقد يتم الحصول عليهما كذلك من خلال عمل غسيل مخ للمواطنين أو إقناعهم. غير أن "ويردو" يرى أن إقناع المواطنين يُعد من أكثر الوسائل المشروعة والملائمة لتحقيق الديمقراطية والتوافق على حد سواء. من ثم، وجد "ويردو" أن المفهوم الأكثر دقة للديمقراطية من منظوره الذاتي يتمثل في كونها حكمًا بالتراضي والموافقة، وذلك من خلال اتباع الوسائل المشروعة فحسب (Wiredu,1999,p.36).

وتعتمد الديمقراطية على مجموعة من العناصر الرئيسة المهمة التي لا غنى عنها عند تشكيل المجتمع الديمقراطي، لعل من أبرزها: الانتخابات الحرة والنزيهة، وجود حكومة مسئولة وقادرة على اتخاذ القرار، وكذلك الحريات السياسية والبشرية،...إلخ (Fayemi,2010,p.2)، غير أن "ويردو" يرفض الاعتماد على الانتخابات؛ نظرًا لأنه يدعو إلى نظام ديمقراطي غير

حزبي، في حين يؤيد إمكانية استنادها إلى أربع ركائز رئيسة هي: تحالف حكومي عريض، وتمثيل نسبي شامل، ولا مركزية الحكم، وحق النقض للأقليات ضد القرارات التي تتضرر منها(زين العابدين،٢٠١٤،ص ٤٣).

أما الهدف الرئيس من الديمقراطية فيتمثل في حماية الحرية الفردية من طغيان وجبروت الأغلبية، (Padmanabhan,2005,p.139)، حيث كانت الديمقراطيات الأكثر نضجاً وحكمة مثل تلك الديمقراطيات الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تتعامل مع طغيان الأغلبية وسطوتها من خلال طُرق عديدة، كان من أبرزها: قيامها بإنشاء لجان تكون مسئولة عن شئون الدولة، وتمثيل الأقلية داخل الدولة (Wiredu,2001,p.231)، ومع ذلك، لم تسلم تلك الديمقراطيات من الجدل والمعارضة من قبل البعض (Padmanabhan,2005,p.139)؛ الأمر الذي جعل "ويردو" يرفض النماذج الديمقراطية للحوكمة الموجودة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة التي تم تطبيقها في بلاده أثناء الاستعمار؛ ذلك لأنها لا تحاول احتواء اهتمامات الأشخاص السياسية، كما تسببت في وجود سياسات متناقضة، وأهملت عملية التقارب فيما بين الأحزاب السياسية المتناحرة (Padmanabhan,2005,p.143).

وهنا يتشابه " ويردو" مع الفيلسوف الهندي المعاصر"أمارتيا سن" إلى حد ما؛ حيث نجد "سن" يرى أن مظاهر فشل الديمقراطيات الأكثر نضجاً، والتي كانت موجودة في الدول الأوروبية قد تجلت في مظاهر الحرمان غير العادية بين الأمريكيين الأفارقة من حيث الرعاية الصحية والتعليم والبيئة الاجتماعية، مما ساعد على الارتفاع الاستثنائي في معدلات الوفيات بينهم(صن٢٠١٠، ص٢٣٤). كما يخبرنا "صن" أن الديمقراطية التي كانت سائدة في موطنه- الهند- لم تمنع الكوارث الاقتصادية، مثل: المجاعات، وعلى الرغم من ذلك فقد هيأت الديمقراطية قدراً من الاستقرار والأمن ولا سيما عندما حصل موطنه على الاستقلال عام ١٩٤٧م(صن٢٠١٠، ص٢٣٦).

لم يتوقف "ويردو" عند هذا الحد، حيث يرى أن النماذج الديمقراطية الموجودة في كل من سويسرا وبلجيكا تعد من أفضل النماذج الديمقراطية إذا ما تم مقارنتها بالنموذجين الأمريكي والبريطاني اللذين كانا سائدين في بلاده؛ ظناً منه أن النماذج الديمقراطية السويسرية والبلجيكية كانت تضم الأشخاص الذين ينتمون إلى أحزاب سياسية تمثل شرائح مختلفة من المجتمع (Padmanabhan,2005,p.143).

وبالنسبة لأشكال الديمقراطية فنجدها تأخذ أشكالًا عديدة، لعل من أبرزها: الديمقراطية المباشرة، والديمقراطية القائمة على المشاركة، والديمقراطية التمثيلية، والديمقراطية القائمة على التداول، والديمقراطية القائمة على الإجماع أو التوافق، الديمقراطية القائمة على حكم الأغلبية، والديمقراطية الرقمية، وغيرها من الأشكال الأخرى من الديمقراطية،...إلخ (Wilson,2019,p.34). غير أن "ويردو" يرى أن أشكال الديمقراطية التي كانت سائدة في بلاده يمكن أن تنحصر في شكلين أو نظامين رئيسين، يتمثل الشكل الأول في الأنظمة السياسية العامة التي تعتمد على مبدأ الأغلبية الذي يمكن أن يُشار إليه بـــــــــ الديمقراطية القائمة على الأغلبية أو ديمقراطية الأغلبية؛ أما الشكل الثاني فيتمثل في الأنظمة السياسية التي تعتمد على التوافق أو الإجماع، ويمكن أن يُشار إليه بـــــــ ديمقراطية التوافق أو الإجماع. وفي رأي "ويردو" فإن هذين الشكلين أو النظامين من أشكال الديمقراطية معروفان؛ وذلك لأن الحكومات التي تطبق تلك الأنظمة كانت تعتمد على الرضا والتوافق، كما كانت تخضع لحكم الناس حسبما يتضح من خلال ممثليهم (Olowoniyi,2021,p.p,2.3,& see also,Olanipekun,2020,p.3).

ووصولًا إلى طبيعة الديمقراطية التي كانت سائدة في إفريقيا، فيلاحظ "ويردو" أنه عندما بدأت الديمقراطية في إفريقيا، كانت الديمقراطية القائمة على حكم الأغلبية في الأساس بمنزلة وسيلة أو أداة يستخدمها الاستعماريون من أجل أن يجعلوا الأفارقة يعتقدون أنهم أحرار، وللأسف الشديد لم يتمتع الشعب الإفريقي بأي نوع من أنواع الديمقراطية الفعلية على أرض الواقع.

من ثم تراءى لـــــــ"ويردو" أن سعي إفريقيا نحو الديمقراطية خلال السنوات الماضية كان نتيجة للضغوط الغربية الدائمة على الأفارقة، حتى يحقق الغرب أغراضه الاستعمارية فحسب. كما صارت الديمقراطية التي كانت تُمارس في إفريقيا آنذاك ليست هي الديمقراطية التي تنشدها إفريقيا، وبالتالي، من أجل أن تتقدم إفريقيا ينبغي عليها التخلص من بعض العادات التي كانت تمارسها، وينبغي عليها تطبيق أسس جديدة يمكنها الاستناد عليها عند ممارستها للديمقراطية، كما ينبغي عليها التكيف ومواكبة التغير، وأن تتبنى أفكاراً وسلوكيات جديدة إذا اقتضت الحاجة ذلك في بعض الأحايين(Olowoniyi,2021,p.1).

لم يقتصر الحال على ذلك، حيث سادت الديمقراطية القائمة على حكم الأغلبية في معظم أنحاء القارة الإفريقية، الأمر الذي نتج عنه انتشار العديد من المشكلات في القارة الإفريقية، وحدوث بعض الانتهاكات لحقوق الإنسان(Fayemi,٢٠١٠,p.1)، لدرجة أن بعض الدكتاتوريين

العسكريين والمدنيين قد شعروا بأنهم قد وقعوا في خطأ كبير نتيجة قبولهم الديمقراطية القائمة على حكم الأغلبية.

ويُخبرنا "ويردو" بأن هناك قادة آخرين قد حققوا نجاحاً بالغاً بتطبيقهم للديمقراطية القائمة على حكم الأغلبية؛ حيث ابتكروا طُرقًا جديدة مكنتهم من تجنب الديمقراطية التي كان يُروج لها الغرب الاستعماري (Matolino,2018,p.37).

لذا يتوجب علينا معرفة وجهة نظر"ويردو" في الديمقراطية الغربية القائمة على حكم الأغلبية التي كانت سائدة في معظم أنحاء القارة الإفريقية، وكذا معرفة رأيه في ما إذا كان يؤيد هذا النظام الديمقراطي الذي ساد في أنحاء القارة الإفريقية أم يرفضه؟ وهذا ما سوف نعرفه من خلال المحور التالي مباشرة.

المحور الثاني- موقف "ويردو" من الديمقراطية الغربية:

بداية يلاحظ " ويردو" أنه على الرغم من أن معظم الدول الإفريقية قد حصلت على استقلالها، إلا أنها كانت ومازلت تواجه مشكلات تتعلق بالأنظمة السياسية التي كانت سائدة آنذاك، وتتصف هذه المشكلات بكونها أكثر صعوبة من أي مشكلات أخرى قد واجهتها الدول الإفريقية أثناء نضالها ضد الاستعمار الغاشم. كما نتج عن هذه المشكلات عدد لا بأس به من التساؤلات التي طفت على الساحة الإفريقية آنذاك، لعل من أبرزها: ما شكل التنظيم الاجتماعي الأنسب لإفريقيا، مع مراعاة تاريخها وتطلعاتها ومتطلبات العدالة الاجتماعية بشكل عام؟ وما الأشكال الرئيسة للأنظمة السياسية التي سوف تتبناها إفريقيا لتحقيق أهدافها الاجتماعية والسياسية؟ (Wiredu,1992a ,P.68)، وهل من الممكن ابتكار نظام سياسي أقل خطورة من النظام الحزبي الذي يرتبط بصنع القرار القائم على حكم الأغلبية، والذي كان سائداً في إفريقيا من ذي قبل؟ (Wiredu,2001,p.227).

بالتالي، كان من الضروري لـــــــ "ويردو" أن يعيد النظر في النظام الديمقراطي الغربي القائم على حكم الأغلبية الذي كان سائداً في إفريقيا، والذي نتج عنه الكثير من المشكلات والتساؤلات سالفة الذكر، فتوصل إلى أنه في ظل الحكم الغربي لإفريقيا تسود الأغلبية على الأقلية، وتكون الأقلية مقيدة ببعض القرارات غير المستساغة التي تتخذها الأغلبية لصالحها وليس لصالح الأقلية (Ahiaveh,2021,p.44).

يدل ذلك على أن الديمقراطية القائمة على حكم الأغلبية تدعم النظام الرأسمالي الذي يدعي الإيمان بالديمقراطية وحرية الشعوب، ويعتدي على الشعوب النامية ويبدد ثرواتها ويلتهم كل خيراتها، ويحاول السيطرة الكاملة على هذه الشعوب؛ لكي لا تستطيع هذه الشعوب التحرك إلا في فلك النظام الرأسمالي(النشار١٩٩٩، ص٢٣١).

من ثم، شعر"ويردو" بـــخطورة الديمقراطية الغربية القائمة على حكم الأغلبية، كما شعر بعدم فعاليتها على الإطلاق(Matolino,2009,p.34)؛ ظناً منه أنها لا تضمن وجود شكل مناسب من أشكال الديمقراطية الجيدة؛ الأمر الذي جعله يؤكد على ضرورة البحث عن أشكال بديلة لهذا الشكل المتبع في السياسة المعمول بها في إفريقيا (Wiredu,2004,p.20).

وهنا ثمة تشابه بين "ويردو" والاقتصادي البارز الحائز على جائزة نوبل "آرثر لويس"(١٩٩١-١٩١٥) Arthur Lewis الذي أوضح أن المفهوم السائد للديمقراطية يتمثل في حكم الأغلبية للبشر، غير أنه لم يروق لهذا المفهوم السائد على الإطلاق؛ لكونه مفهوماً يتعارض- وبقوة- مع التوافق الذي يعد النموذج الأمثل للديمقراطية من وجهة نظره. من ثم، وجدناه يؤسس لمفهوم جديد أطلق عليه الديمقراطية التوافقية مؤكداً أن الديمقراطية التوافقية هي التي تُمكن البشر من اتخاذ قراراتهم السياسية على نحو مباشر أو غير مباشر من خلال من ينوب عنهم (Lijphart,1999,p.31). كما يتشابه أيضا مع السياسي الهولندي- الأمريكي "أرنت ليجبهارت"(...-b,1936) Arend Lijphart الذي اهتم في جُل مؤلفاته السياسية التي تعد علامة مميزة في مجال النظم السياسية، بتقديم ما يُسمى بـــــــــ"الديمقراطية التوافقية"، محاولًا من خلال مؤلفاته التمييز بين ديمقراطية الأغلبية والديمقراطية التوافقية في عدة دول (فخري،٢٠١٤،ص ١٦١).

ومهما يكن من أمر، فحرصاً من "ويردو" على تأكيد موقفه سالف الذكر تجاه الديمقراطية الغربية المعمول بها في إفريقيا، ولا سيما في دولة " غانا" مسقط رأسه، وجدناه يسرد لنا المبررات التي جعلته يرفضها، محاولًا البحث عن بديلًا لها، ولعل من أبرز هذه المبررات ما يلي: يتمثل المبرر الأول في أن النظام الديمقراطي الغربي لم يصل إلى مرحلة الكمال؛ ويرجع ذلك إلى انتشار وشيوع الطائفية الدينية والأيديولوجية، لدرجة أن الممثلين عن الحزب الديمقراطي قد وجدوا صعوبة بالغة في أن يظلوا على اتصال برغبات وآراء دوائرهم التي يمثلونها (Wiredu,1999,p.37). كما يرجع أيضا إلى التوجه العرقي للعديد من أفراد المجتمع الإفريقي

الذي أدى بطبيعة الحال إلى زيادة التناحر والنزاع فيما بين أفراد المجتمع الإفريقي، وجعلهم ينظرون إلى أنفسهم على أنهم أقلية بعيدة عن السلطة تماماً؛ الأمر الذي أدى بدوره إلى حدوث المزيد من الصراع والتناحر، والإحباط وعدم الرضا، واضطراب السياسة في إفريقيا (Matolino,2018,p.38).

أما المبرر الثاني فيكمن في استياء "ويردو" شخصياً من السياسة الغربية، وعدم شعوره بالاستقرار السياسي في إفريقيا؛ نظراً لاتصاف الديمقراطية الغربية متعددة الأحزاب بالطابع العدائي، حيث يرى "ويردو" أن أنصار الديمقراطية الغربية كانوا يحاولون الاعتداد بالسلطة من جانبهم باعتبارهم الحزب الفائز(Ajei,2016,p.450)، كما كانوا يؤمنون بالسلطة المستبدة التي تنشأ من ممارسة شخص واحد فقط للسلطة، لدرجة أنه يرى نفسه كل شيء، وأن الآخرين ليسوا شيئًا على الإطلاق(مونتسكيو٢٠١٧، ص٧٠)؛ الأمر الذي أدى إلى فشل أي محاولة لتحقيق الديمقراطية في إفريقيا، والذي جعل الانتخابات العامة أشبه بصراع الحياة والموت بين الأحزاب المتنافسة (Ajei,2016,p.450).

علاوة على ذلك، صار المواطنون الأفارقة يدركون أن الفوز في الانتخابات في ظل النظام الديمقراطي السائد في إفريقيا يعني الفوز ضد أحزاب أخرى، وأنه مع فوز أحد الأحزاب ووصوله إلى السلطة، سوف تخسر الأحزاب الأخرى وتبتعد عن السلطة، وسوف يسعى الحزب الفائز دائما إلى تحقيق رغباته أو برامجه على حساب رغبات وبرامج الأحزاب الأخرى التي خسرت المعركة الانتخابية (Wiredu,1999,p.38). كما صار الرئيس الذي يتم انتخابه من خلال حزب الديمقراطية القائمة على حكم الأغلبية ينظر إلى نفسه على أنه الرئيس الذي بيده كافة الصلاحيات التي تمكنه من تعيين الجهاز الحكومي الذي يصبح بيده – فيما بعد – مقاليد الأمور والسلطة (Wiredu,1999,p.37).

يتمثل المبرر الثالث في اتصاف مفهوم الديمقراطية القائمة على حكم الأغلبية بكونه مفهوماً ضيقًا؛ ذلك لأنه لا يلبي الجانب الإجرائي للتمثيل البرلماني، ويفشل في تلبية المتطلبات الموضوعية للتمثيل البرلماني. من ثم، فعلى الرغم من احتفاظ حزب الأغلبية بسمات ومزايا التمثيل البرلماني، إلا أنه يفشل في تأمين التعبير عن صوت واحتياجات المواطنين العاديين في عمليات صنع القرار، وفي مقابل ذلك يقوم حزب الأغلبية بتعزيز وتوطيد ولائه للحزب الذي ينتمي إليه فحسب (Matolino,2016a,p.37).

من ثم، صار الممثلون أكثر ولاءً لمبادئ ومعتقدات حزبهم أكثر من ولائهم لدوائرهم الانتخابية؛ ذلك لأنه يتم انتخاب الممثلين من خلال الحزب بشكل رئيس، وبدوره يلتزم الممثلون بالخطط التي يرسمها الحزب ولا يكونون مخلصين لرغبات جماهيرهم صراحة. كما صار من يمارس السلطة عدداً قليلًا من قادة الأحزاب؛ ذلك لأنه على الرغم من أن الأحزاب قد تتشاور مع أعضائها، وقد تسمح للأعضاء العاديين بعقد اجتماعات حزبية، إلا أن السلطات العليا في الحزب هي التي لها الكلمة الأولى والأخيرة في المسائل المتعلقة بالسياسة والإجراءات التي ينبغي على الحزب اتباعها. وصارت السلطة متمركزة في أيدى أعلى جهاز في الحزب الذي يعطي التوجيه لجميع أعضاء الحزب، والذي يكون مسئولًا عن الإشراف على الانضباط العام لجميع أعضاء الحزب (Matolino,2016b,P.96).

والجدير بالذكر، أن أنصار حزب الأغلبية لم يتوقفوا عند هذا الحد، حيث حاولوا إنكار التمثيل البرلماني الجوهري، فعلى الرغم من أن منطق التمثيل البرلماني يسمح للمسئولين المنتخبين تصوير إرادة المصوتين في المداولات العامة، إلا أن المسئولين المنتخبين يتصورون أن لديهم القدرة على تحديد السياسة العامة والإرادة المجتمعية، وبالتالي، يتسببون في إلغاء حق المواطنين في التعبير عن مصالحهم، ولا سيما عند شروعهم في تحديد مصالحهم واهتماماتهم السياسية لمجتمعاتهم (Ahiaveh,2021,p.27).

يكمن المبرر الرابع في أن الديمقراطية الغربية القائمة على حكم الأغلبية تقوم بتمييز حزب الأغلبية عن حزب الأقلية، وتجعله يفوز في جميع الجولات النقاشية السياسية على حزب الأقلية، كما تجعله يتمتع بحرية تامة في اختيار القرارات السياسية التي تناسبه؛ نظراً لأنه حزب يتمتع بأكبر عدد من الأصوات، كما أن الكثير من الأمور السياسية تتم من خلال التصويت الذي يكون- في أغلب الأحايين- في صالحه باعتباره الحزب المسيطر(Matolino,2016a,p.37).

ترتب على ذلك عدم الاعتراف برأي الأقلية في البرلمان أو خارجه. كما سعى حزب الأغلبية إلى تبني شعار رئيس مؤداه:"نحن الأغلبية كثيرون، في حين أن الأقلية قلائل؛ الأمر الذي يجعل الأقلية تشعر بالقهر والدونية وعدم تعاطف الأغلبية معهم على الإطلاق" (Wiredu,2001,p.p,230,231). ناهيك عن ذلك، فقد شعر أنصار حزب الأقلية بالعزلة؛ نظراً لأنهم لا يمثلون جزءاً من الحزب الفائز أو على الأحرى لا يمثلون جزءاً من حزب الأغلبية، كما حدث لهم ما يُسمى بـــــ الاغتراب (Padmanabhan,2005,p.137). كما شعر أنصار حزب

الأقلية بالاستياء؛ ذلك لأنهم يرون أن حزب الأقلية هو الحزب الذي يعاني من وطأة التهميش المستمر، كما لا يستطيع أنصاره أن يحشدوا العدد الصحيح من الأصوات للفوز في الانتخابات (Matolino,2016a,p.37).

يتجلى المبرر الخامس في أن الديمقراطية الغربية قد تسببت في دخول حزب الأغلبية في منافسة كبيرة وعنيفة مع الأحزاب الأخرى من أجل وصوله إلى السلطة، لدرجة أن حزب الأغلبية قد ينظر إلى رغبته في وصوله إلى السلطة على أنها موضوع حياة أو موت؛ ذلك لأن أنصاره كانوا على وعي بأن الأحزاب الأخرى التي سوف تخسر يتم استبعادها من صنع القرار ومن الأمور الجوهرية الأخرى المتعلقة بالسلطة.

بالتالي، تراءى لأنصار حزب الأغلبية – في بعض الأحايين– ضرورة اللجوء إلى بعض الأعمال التي تساعدهم في تحقيق الفوز بالانتخابات مهما كلفهم الأمر، وكذلك اللجوء إلى ضرورة استخدام العنف أو إلى تزوير الانتخابات حتى يتمكنوا من الوصول إلى السلطة (Masaka,2019,p.71)، وكذا اللجوء إلى استغلال المواطنين الأفارقة سياسياً، وذلك من خلال إمدادهم بالأموال نظير الحصول على أصواتهم في الانتخابات؛ الأمر الذي أدى بدوره إلى القضاء على رغبة المواطنين الأفارقة الفعلية في تحقيق الديمقراطية والتلاعب بعقولهم وخداعهم (Wiredu,2001,p.229).

من ثم، صارت الإجراءات المتعلقة بالانتخابات العامة بأشكالها العديدة وسائل غير مشروعة للتعبير عن رضا المواطنين الأفارقة، ولكن نظراً لأنه لا توجد وسائل متاحة غيرها، فقد نظر إليها المواطنون الأفارقة على أنها وسائل مناسبة لهم– إلى حد ما– آنذاك (Wiredu,1999,p.36). كما أضحت الانتخابات التي كان يجريها أنصار حزب الأغلبية في القارة الإفريقية باهظة الثمن، وتعمل على تشتيت انتباه المواطنين الأفارقة المعاصرين في جميع أنحاء القارة الإفريقية (Lauer,2012,p.43)، وتطيح جانباً بالأحزاب الأخرى التي شاركت في الانتخابات وتحرمها من فرصة أن تكون جزءاً من الحكومة التي سوف يتم تشكليها فيما بعد (Ahiaveh,2021,p.42). كما أضحت الانتخابات تُشجع على الحكم التعسفي والاستبداد، وتجعل المثل الديمقراطية السائدة بالقارة الأفريقية غربية تماماً، وتُجبر الأحزاب المرشحين على الذهاب من أجل إقناع الناخبين، وبعد صراع لا هوادة فيه يفوز حزب الأغلبية على الأحزاب الأخرى

وينتشر العداء الذي يعد إنعكاساً للنهج الاستعماري الذي يبث بعض القيم الغربية التي تتعارض مع القيم الإفريقية المتعارف عليها من ذي قبل (Ahiaveh,2021,p.44).

ووصولًا إلى المبرر السادس والأخير، فنجده يتمثل في أن نظام حزب الأغلبية في الحوكمة هو نظام يدعو إلى المواجهة والتناقض، ويهدف إلى حدوث انقسام بين الأفارقة، ولا يعتقد في أن بقية الأحزاب الأخرى، ولاسيما حزب الأقلية يتصرف بحيادية أو بشكل متوازن. ولعل ما يؤكد ذلك، أننا لو نظرنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي توجد فيها ديمقراطية أكثر تطوراً، لوجدنا أن نظامها الديمقراطي من الممكن أن يتحول ليصبح نظاماً غير متوازن؛ ذلك لأن الأحزاب المعارضة يمكن أن تعوق وتعرقل الحكومة، كما يمكن أن تتسبب فيما يمكن أن يطلق عليه الجمودGridlock الذي يجعل من الصعوبة بمكان على الحكومة تنفيذ برامج هادفة ذات مغزى(Ahiaveh,2021,p.43).

علاوة على ذلك، فقد تراءى لـــــــــ "ويردو" طالما أن الأحزاب التي تعارض الحكومة غالبا ما تكون بنفس عدد الأحزاب التي تدعمها، فإن النتيجة المتوقعة سوف تتمثل في حرمان قطاع كبير نسبيًا من الحقوق وتحديداً الحق في التصويت. من ثم، نظر "ويردو" إلى الديمقراطية القائمة على حكم الأغلبية على أنها ديمقراطية لا تقوم على التعاون، وتمثل ظاهرة استعمارية تهدف إلى معارضة روح التشارك بكل ما في الكلمة من معنى (Ani,2014,p.342)، كما تعد نسخة ضعيفة من الديمقراطية، ومسئولة عن المشكلات الكثيرة التي نراها في إفريقيا، وتتسبب في تزايد الانقسام والفجوة الموجودة بين الأغلبية والأقلية، تلك الفجوة التي تعزز الفوضى بوجه عام (Matolino,2016b,p.p.96,97).

أسهمت كل هذه المبررات وغيرها في كشف الضعف الكامن في الديمقراطية القائمة على الأغلبية والمستمدة من الغرب، كما جعلت "ويردو" ينظر إلى القارة الإفريقية على أنها قارة غير مسيطرة، وأن النظام الديمقراطي السائد في القارة الإفريقية المعاصرة غير مناسب أيضا (Matolino,2016a,p.37)، لذا، أصر"ويردو" على ضرورة تطوير المؤسسات السياسية؛ من أجل تحقيق أشكال الحكم التي تعزز مبادئ الحرية والرفاهية لجميع المواطنين وليس فئة بعينها (Olowoniyi,2021,p.7).

وتحقيقًا لذلك اضطر "ويردو" إلى التنقيب في الماضي التقليدي الأفريقي بحثًا عن نموذج سياسي بديل لديمقراطية الأغلبية التقليدية التي كانت سائدة في إفريقيا آنذاك، والتي نظر إليها على

أنها السبب المحتمل في الصراعات السياسية المتفاقمة في القارة الإفريقية. كما اضطر إلى ضرورة نبذ الديمقراطية متعددة الأحزاب التي تتميز بالصراع التنافسي على السلطة، ذلك الصراع الذي يراه "ويردو" صراعاً عدوانياً للغاية ومثيراً للانقسام لدرجة أنه أحدث ضرراً بالغاً بإفريقيا في عصره (Ani,2014,p.342).

وقد توصل "ويردو" إلى أن الأفارقة التقليديين كان لديهم نظاماً ديمقراطياً، أو على الأحرى النظام الديمقراطي التوافقي غير الحزبي، يمكن الاعتماد عليه في إفريقيا المعاصرة خصوصاً وأنه يختلف تماماً عن النظام الديمقراطي الغربي المستبد الذي كان سائداً. من ثم، جاهد "ويردو" كثيراً من أجل تبني ذلك النظام الديمقراطي التوافقي غير الحزبي، ونظر إليه على أنه من أفضل الأنظمة الديمقراطية التي تمكن الأفارقة من التصدي للمشكلات العديدة التي تعترض إفريقيا المعاصرة، خصوصاً تلك المشكلات المتعلقة بحقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين (Fayemi,2010,p.p,6,7).

كما نظر "ويردو" إلى النظام الديمقراطي التوافقي على أنه النظام الذي سوف يسهم في وجود حكومة حرة تتعامل مع الشعوب بطريقه تضمن حريتهم (Wiredu,2001,p.229)، وسوف يسهم في عدم وجود حروب عرقية، وعدم وجود انتفاضات مدنية، وعدم وجود هجرة لبعض شرائح المجتمع (Fayemi,2009 A,p.117).

ناهيك عن ذلك، فقد عده "ويردو" النظام الأمثل الذي يحقق ما يتمناه، أو بالأحرى النظام الذي يعمل على التوفيق بين مصالح الفرد والمجتمع معاً وفي الوقت عينه، خصوصاً وأن "ويردو" كان ينادي دائماً بعدم تفضيل مصالح الفرد على مصالح المجتمع، أو بعدم تفضيل مصالح المجتمع على مصالح الفرد، وبعدم خضوع أحدهما للآخر، وفي مقابل ذلك كان يميل إلى التوفيق بينهما كما أسلفنا؛ إذ يرى "ويردو" أن المجتمع هو سياق معين من الأفراد يضم توجهاتهم وتصوراتهم ومصالح الآخرين، كما يرى أنه إذا كان هناك مجتمع تتساوى فيه الحقوق بين جميع أفراد المجتمع، فينبغي أن يلتزم الشخص بسداد ما عليه من ديون للشخص الآخر، وينطبق هذا الكلام على كل شخص في المجرة بلا استثناء(Wiredu,2008,p.334).

من ثم، يتوجب علينا أن نقف وقفة طويلة مع تصور"ويردو" للديمقراطية التوافقية غير الحزبية التي نوه عنها، وهذا ما سوف تناوله عبر المحور التالي مباشرة.

المحور الثالث– تصور " ويردو" للديمقراطية التوافقية غير الحزبية:

عرضنا على مدار الصفحات السابقة مفهوم "ويردو" للديمقراطية، وأشكالها، وطبيعتها، ثم توقفنا عند الموقف الذي اتخذه "ويردو" من الديمقراطية الغربية التي كانت سائدة في بلاده آنذاك. وقد توصلنا إلى رفض "ويردو" التام للديمقراطية الغربية، وفي مقابل ذلك وجدناه يحاول تقديم تصور لنموذج من الديمقراطية أطلق عليه "نموذج الديمقراطية التوافقية غير الحزبية". من ثم، يتوجب علينا- من الآن وصاعداً- عرض تصوره للنموذج سالف الذكر على نحو مُفصل، وهذا ما سوف نقوم به عبر السطور الآتية.

بداية يُلاحظ" ويردو" أن الحكم القبلي الذي كان سائداً في إفريقيا يمكن أن يكون حكماً مُضللًا؛ وذلك بسبب سلبية بعض البشر الذين كانوا تابعين للرئيس الذي يتمتع بسلطة مطلقة (Hallen,2019,p.5). كما يلاحظ أيضا أنه قد حدث تحول تاريخي مهم، يتمثل في حصول معظم الدول الإفريقية على الاستقلال والتخلص من الاستعمار الأوروبي، لذا رأى من الضروري أن يتكاتف ويتعاون جل المفكرين الأفارقة والمؤرخون والفلاسفة والخبراء في مجال السياسة والاقتصاديون والعلماء في الاجتماع واللغويون والخبراء والفقهاء الدستوريون والصحفيون والقادة المفكرون الآخرون من أجل دراسة التاريخ والأطر الدستورية من ناحية، ومن أجل وضع نظام ديمقراطي غير حزبي يعتمد على التوافق على وجه التحديد من ناحية أخرى (Wiredu,1999,p.42)؛ ظناً منه أننا لو قُمنا بذلك، فسوف يصبح لدينا أمل في استرجاع الترابط بين الدولة والمجتمع المدني في أفريقيا (Wiredu,1999,p.36).

من ثم، يصر"ويردو" على ضرورة البحث عن نظام سياسي عام يحكم الدولة، وعلى تشكيل الحكومة على أساس التمثيل الذي يضع في الاعتبار علاقات القرابة والنسب، وعلى أن يترأس المجالس الحاكمة كبار الأشخاص في العائلات الممثلة، وأن يتم كذلك اختيار الحاكم من نسل ملكي. فتوصل إلى أن النظام السياسي يكمن في مبدأ التوافق الذي انتشر على نطاق واسع وصار وسيلة مهمة لصنع القرار الجماعي (Wiredu,1999,p.35)؛ الأمر الذي جعله ينظر إلى النظام الديمقراطي غير الحزبي القائم على التوافق على أنه من أفضل الأنظمة السياسية في إفريقيا.

كما يجد "ويردو" من الواقع أدلة داعمة على رأيه؛ وذلك عندما لاحظ أن عملية صنع القرار في الحياة الإفريقية التقليدية والحوكمة التي تمت عن طريق التوافق كانت هي الأكثر شيوعاً في المداولات الإفريقية (Wiredu,2000)، والأكثر نجاحاً، وكان غرض هذه القرارات التي كانت تحدث – على سبيل المثال لا الحصر– عبر النظام الديمقراطي التوافقي التقليدي لشعب "الأكان"

Akan، هو تنمية روح التسامح المتبادل بين أفراد الشعب الأكاني وعدم تهميشهم (Fayemi,2009,p.116).

من ثم وجدناه يدافع- بشدة- عن الديمقراطية التوافقية غير الحزبية، ويفضلها- بشكل واضح- على ديمقراطية الأغلبية؛ ذلك لأنه يخبرنا بأنه لم يتم التوصل إلى القرارات في النظام الديمقراطي التوافقي من خلال الأغلبية السائدة والمهيمنة على الأقلية، ولكنه يتم التوصل إلى تلك القرارات من خلال المفاوضات والحوار والمحادثات وتبادل الأفكار التي تهدف إلى تقييم أسس الخلاف الأولية؛ وذلك بهدف التوصل إلى الموافقة والرضا. والشيء المميز والجذاب في الديمقراطية التوافقية غير الحزبية هو أن القرارات التي يتم التوصل إليها من خلال التوافق لا تؤدي- على الإطلاق- إلى استياء الأقلية؛ ذلك لأن جميع الأطراف تكون طرفًا في القرار (Matolino,2016a,P.37).

هنا يتشابه "هابرماس" مع " ويردو" في القول بضرورة اعتماد الديمقراطية على الحوار والإقناع؛ حيث يرى "هابرماس" أن النموذج المرغوب في الديمقراطية لا يتأسس إلا إذا ارتبط بالمناقشات والحوارات العمومية، وإذا مكن جميع البشر من التعبير عن أفكارهم واقتراحاتهم(حسن٢٠١٢، ص ١٨٩).

وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن "هابرماس" يتفق- كما سوف نرى- مع "ويردو" في التأكيد على اعتماد الديمقراطية على قاعدة أخلاقية تتمثل في أنه لا ديمقراطية دون استماع للآخر والاعتراف به(تورين،١٩٩٧، ص ٤٣١)، وأنه لا ديمقراطية دون احترام الآخرين مهما يكن عمرهم أو عرقهم أو نوعهم الاجتماعي أو أي جوانب أخرى من هويتهم، وعلى هذا النحو يصير الاحترام من أهم مبادئ الديمقراطية(سن،٢٠١٦، ص٦١)، كما لايمكن أن تصير الديمقراطية ديمقراطية ما لم تعترف بالآخر مثلما عبر عن ذلك الفيلسوف الكندي المعاصر "شارل تايلور" من قبل(تورين،٢٠٠٠، ص٦).

وعلى أية حال، يخبرنا "ويردو" بأن جذور التوافق في إفريقيا تمتد إلى عصر المجتمع التقليدي، حيث وجد أن هناك دليلًا واضحًا على أن القرار الذي يتم التوصل إليه كان يعتمد في حقيقة الأمر على التوافق الذي كان سائدًا في المداولات الإفريقية آنذاك، وكانت المصالحة Reconciliation من الوسائل المهمة التي كان يتم اتباعها من أجل التوصل إلى التوافق، خصوصًا وأنه كان ينظر إليها على أنها شكل من أشكال التوافق (Matolino,2018,p.34).

ناهيك عن ذلك، فقد كان للتوافق جذوره وأسسه المتمثلة في العلاقات الأسرية والنسب والقرابة، وفيما يتعلق بالأمور الانتخابية فكانت تتم عن طريق المجلس. وهذا هو السبب الذي جعل شعب "الأكان" يعتقد في خيرية ملوكهم الذين يحكمونهم، على الرغم من عدم خيرية مستشاريه (Ani,2014,p.344).

ويخبرنا " ويردو" بأن الأفارقة التقليديين قد أولوا اهتماماً- بوجه عام- كبيراً للتوافق في عمليات التداول التي قد تحدث بشأن المشروعات فيما بين الأشخاص لدرجة أن كبار القوم قد كانوا يجلسون تحت الأشجار ويتحدثون مع بعضهم البعض حتى يتوصلوا إلى اتفاق فيما بينهم. ولا يكون الاتفاق في هذه الحالة من أجل مناقشة ما هو صحيح وما هو خطأ، ولكنه يكون من أجل الاتفاق بشأن ما يمكن أن يُتخذ من قرارات في المستقبل (Wiredu,1999,p.35).

كما يخبرنا "ويردو" بأن الديمقراطية التوافقية غير الحزبية يمكن أن تكون بديلًا معقولًا ومحتملًا بدرجة كبيرة للنظام الديمقراطي القائم على حكم الأغلبية، وينبغي على الدول الإفريقية والشعوب أن تستخدمه في تشكيل أنظمتها المختلفة، كما ينبغي على الدول الإفريقية العودة إلى الديمقراطية التوافقية غير الحزبية ربما لأنها الديمقراطية التي كانت مستخدمة ومقبولة في إفريقيا على نطاق واسع قبل الديمقراطية القائمة على حكم الأغلبية والمتعددة الأحزاب في الغرب بكثير(Masaka,2019,p.p.71).

من ثم، وجدنا "ويردو" ينظر إلى النظام الديمقراطي التوافقي غير الحزبي على أنه النظام الديمقراطي الذي كانت تتبعه القارة الإفريقية من ذي قبل، وأنه من أهم الأنظمة الضرورية التي تسهم- إلى حد كبير- في تحقيق الديمقراطية الصحيحة. وهذا جعله يصر على رفض فرض أي شكل من أشكال الديمقراطية الأجنبية التي ليس لها جذور ولا مستقبل في القارة الإفريقية (Wilson,2019,p.41).

كما نجد أن "ويردو" يؤكد أن الحياة الروتينية للمجتمعات الإفريقية التقليدية وكذا نظام الحكم، كانتا تسترشدان بقاعدة التوافق سالفة الذكر. كما نجده يستشهد بالرئيس السابق لـــــــــ زامبيا " كينيث كاوندا" Kenneth Kaunda الذي كان يقول: " إن مجتمعاتنا الأصلية كانت تعمل بطريقة توافق الآراء، حيث لا يتم الحديث عن أي قضية ما في جلسة ما، ما لم يحن الوقت الذي يمكن فيه التوصل إلى اتفاق. كما استشهد بـــــــــ" نيريري" Nyerere الرئيس السابق لـــــــــ" تنزانيا الذي يقول: إن الطريقة التقليدية لإدارة شئون المجتمع تتمثل على نحو رئيس في المناقشة

الحرة (Inusah,2021,p.1 & see also Ani,2014,p.342)، واستشهد بعد ذلك بما قاله السياسي الزيمبابوي" جاي كلوتون بروك Guy- Clutton-Brock الذي كان يقول: إن الأشخاص الكبار في المجتمع الإفريقي التقليدي كانوا يجلسون تحت الأشجار الكبيرة حتى يتوصلوا إلى اتفاق (Inusah,2021,p.1).

يفهم من ذلك أن "ويردو" يدعم الشهادات التي أدلت بها الشخصيات السياسية سالفة الذكر، ويؤكد على أنه لا توجد هناك كلمة تساوي كلمة التصويت، ولا يوجد- أبداً- عمل من أعمال التصويت معروف رسمياً في المجتمع الإفريقي التقليدي (Ani,2014,p.p.342,343).

يعدد "ويردو" مبررات تفضيل النظام الديمقراطي التوافقي غير الحزبي، والتي يشرح من خلالها طبيعة الديمقراطية التوافقية غير الحزبية، وطبيعة التوافق على النحو التالي: المبرر الأول تعد الديمقراطية التوافقية غير الحزبية من منظوره أفضل وسيلة لعملية صنع القرار؛ الأمر الذي جعله يميل إلى عدم تفضيل الديمقراطية القائمة على حكم الأغلبية التي كانت سائدة في المجتمعات الإفريقية التقليدية؛ معتمداً في ذلك على أن التوافق يأخذ في الاعتبار اهتمامات ومصالح الأقلية، وأن الديمقراطية القائمة على التوافق سوف تسمح بالتمثيل السياسي الجوهري (Olanipekun,2020,p,1). المبرر الثاني: أنها ستضمن تمثيل الجميع من بين فئات الشعب الكادحة، وسوف تُمكن كل فرد من الشعب من المشاركة في صتع القرار من خلال الممثلين الذين يمثلونهم، وسوف تجعلهم يبذلون كل ما في وسعهم لتحقيق المصالح المشتركة التي تتعارض مع مصالح الرأسمالية الفردية كلية (Wilson,2019,p.42)، وسوف تسعى جاهدة إلى العمل على رضاهم من خلال التوافق والتفاوض، وليس من خلال السيطرة والهيمنة عليهم مثلما يحدث في النظام الديمقراطي القائم على حكم الأغلبية (Masaka,2019,p.p.71,72). الأمر الذي جعل "ويردو" لم ينظر إلى الديمقراطية التوافقية على أنها مفهوم مناقض للديمقراطية التمثيلية ، ولكنه نظر إليها على أنها مفهوم نابع من جوهر الديمقراطية التمثيلية، ويمكن أن تكون بديلًا حقيقياً للديمقراطية التمثيلية القائمة على مبدأ الأكثرية، خاصة مع تنامي النزاعات الطائفية والمذهبية في كثير من دول العالم التي صارت مهددة بالانقسام والتفكك في وقتنا الراهن (بوقاعدة،٢٠١٦،ص ١٠٢).

ويتجلى المبرر الثالث في أن الديمقراطية القائمة على التوافق تؤدي دوراً حاسماً ومهماً في صنع القرار والحكم في إفريقيا التقليدية. والأهم من ذلك، لم تكن الديمقراطية القائمة على

التوافق ظاهرة سياسية غريبة Peculiarly تقتصر على الفصل في المسائل السياسية، بل تعد مظهراً من مظاهر التفاعل الاجتماعي وبشكل عام في العلاقات الشخصية فيما بين الأشخاص البالغين. إضافة إلى ذلك، فإنه إذا أستندت القرارات على التوافق فسوف تمثل تحقيقًا للمصلحة العامة (Matolino,2009,p.p34,35).

أما المبرر الرابع، فيتمثل في أن النظام الديمقراطي التوافقي غير الحزبي لا يدعم المنافسة الوحشية على الفوز بأصوات بعض الناخبين؛ ذلك لأنه في المنافسة على كسب الكثير من أصوات الناخبين يكون لدى المتنافسين ميل ورغبة واضحة في اتباع وسائل غير مشروعة لكسب الأصوات التي من شأنها أن تضمن لهم السلطة والهيمنة في إفريقيا. كما يؤدي التنافس – في بعض الأحايين– إلى فقدان الكثير من الأرواح؛ الأمر الذي يؤدي إلى فساد واسع النطاق مثلما يحدث في عملية شراء أصوات بعض الناخبين (Matolino,2016b,p.p,95). وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن النظام الديمقراطي يمكن أن يرتكز على جانب أخلاقي مهم يتمثل في قيم التعاطف والتعاون والتضامن والاعتماد المتبادل. وبالطبع، فإن هذه القيم تقف على النقيض تماماً من القيم الأخلاقية التي يُروج لها الغرب (درويش،٢٠٢١،،ص٦٦).

ويكمن المبرر الخامس في أنه عندما تتعامل الديمقراطية التوافقية غير الحزبية مع النتائج الانتخابية، فلا تعترف بالعُرف الخاطئ الشائع الذي ينص على: "أن الفائز سوف يستخوذ على كل شيء، حال فوزه على بقية الأحزاب المتنافسة معه"؛ وذلك لأن الشخص أو الحزب الذي سوف يسجل فوزاً في صناديق الاقتراع سوف يحكم باستبعاد جميع الأحزاب السياسية الأخرى. كما لن يسمح الحزب الفائز بفتح مجال للجدال أو التشاور مع الأحزاب الخاسرة، وسوف يؤدي هذا بدوره إلى ظهور مشكلتين مهمتين: تتمثل المشكلة الأولى في استياء الخاسرين الذين يشعرون بالاقصاء عن السلطة، كما يلجئون إلى وسائل غير قانونية وغير مشروعة لتحقيق مصالحهم في ممارسة سلطتهم. وتتمثل المشكلة الثانية في احتمالية انخراط الأحزاب الخاسرة فيما يُطلق عليه "ويردو" معارضة من أجل المعارضة فقط لمجرد المعارضة والاعتراض على ما تقترحه المجموعة الحاكمة دون الأخذ في الاعتبار أي جوانب أخرى.

ووصولًا إلى المبرر السادس والأخير، فنجده يتمثل في أن الديمقراطية التوافقية غير الحزبية لا تتسبب – مطلقًا– في عدم الاستقرار الذي كان يحدث في المجتمع الإفريقي بسبب

المجموعات العرقية التي كانت تتسارع على الانتماء إلى الأقلية، أو التي تحاول تنظيم نفسها في حزب سياسي وبأعداد كبيرة وتصبح متأكدة من الفوز دائماً في الاقتراع في كل الحالات.

وبالتالي، لا يمكن أن تتسبب الديمقراطية التوافقية غير الحزبية في ظهور الانقسامات العرقية التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث انقسام سياسي ينتج عنه نتائج غير مرغوبة فيها. كما لا تتسبب الديمقراطية التوافقية غير الحزبية في جعل المشاريع التنموية مقتصرة على منطقة الأغلبية العرقية، وتتجاهل المناطق التي يسكنها الأقليات؛ الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى استياء الأقليات الذين سوف يشعرون بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية (Matolino,2016b,p.p,95,96)، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن الديمقراطية التوافقية تعد الحل الأفضل لمشكلة التعددية والتنوع في السودان، ولعل من يؤكد على صدق هذا الحديث هو"ليجبهارت" الذي يدافع عنها مؤكداً على كونها الحكم بواسطة اتحاد نخبوي يهدف إلى تحويل ديمقراطية ذات ثقافة سياسية مجزأة إلى ديمقراطية أكثر استقراراً (الشاهي،٢٠٠٦،ص ١٢٥).

وعلى أية حال، فإن ما يقصده "ويردو" بالديمقراطية التوافقية غير الحزبية، يتمثل في كونها نظاماً سياسياً يرجع تاريخه إلى إفريقيا ولا سيما في فترة ما قبل الاستعمار الأوروبي، وتستند- بشكل مباشر- على موافقة البشر عبر الوسائل المشروعة المتمثلة في الرضا والموافقة اللذين يتم تحقيقهما من خلال إقناع البشر(Masaka,2019,p.69).

كما تعد الديمقراطية التوافقية إجراء غير حزبي؛ ومع ذلك فإن مثل هذا النظام الديمقراطي لا يمكن أن يخلو من وجود أحزاب(Wiredu,2001,p.227). من ثم، يمكن للديمقراطية التوافقية غير الحزبية أن تدعم التعددية السياسية دون الحاجة إلى تعدد الأحزاب السياسية، ويحظى هذا النوع من الديمقراطية بدعم من جانب النظم الاجتماعية والدستورية التي تدعم وتضمن استمرار بقاء الدولة والمجتمع على حد سواء. وتقوم الديمقراطية التوافقية على المشاركة في السلطة شريطة عدم استغلال السلطة لصالح حزب معين، كما تشجع على المشاركة الشعبية فيما يتعلق بعمليات المداولات التي تتم بشأن السياسة التي من شأنها أن تحقق المصلحة العامة(Ajei,٢٠١٦,p.448).

وتعتمد الديمقراطية التوافقية غير الحزبية على المداولات التي تحدث في المنتدى الديمقراطي التوافقي؛ ذلك لأن المداولات تهدف إلى استعادة النية الحسنة Good Will من خلال الإقناع والحوار المقنع والمصالحات فيما بين المشاركين الذين يؤمنون بالقدرة والقوة التداولية والاحترام المتبادل فيما بينهم وبين المشاركين الآخرين، وذلك من خلال الإقرار بأن الحوار لا

يفترض فقط وجود طرفين(على الأقل)، ولكنه يفترض وجود موقفين متعارضين أيضا (Ajei,2016,p.449)، ذلك الأمر الذي يشير إلى أن الغرض الرئيس من التوافق لا يتمثل في معرفة من يقع عليه اللوم أو من هو الخاسر أو الفائز، ولكنه يتمثل في استعادة النوايا الحسنة التي كانت موجودة قبل النزاعات والخلافات (Matolino,2016a,p,41).

من ثم، تصبح الحكومة في النظام الديمقراطي التوافقي غير الحزبي حكومة ائتلافية للمواطنين وليس للأحزاب؛ وذلك لأنه مع إعطاء الوقت الكافي لإعادة تقييم أهمية الخلاف الأولي، من المرجح أن يتجنب المفاوضون ذوو الآراء المخالفة معارضتهم، ويحاولون التخلي عن آرائهم، ليس فقط لتجنب المزيد من الاتهامات، ولكن لأنهم مقتنعون بأنه حتى الخلافات البسيطة يمكن تسويتها بطريقة توافقية ترضي جميع الأطراف. ويعتمد ذلك بشكل كبير على التعاون الكامن وراء النظام السياسي الديمقراطي التوافقي غير الحزبي الذي يدعم مصالح جميع أفراد المجتمع، وفي إطار عمل ذلك النظام السياسي سوف يكون المشاركون في صنع القرار السياسي أكثر ميلًا إلى التفكير بموضوعية أكبر والاستمتاع بانفتاح أكثر واللجوء إلى تبني الإقناع والتسوية والتوافق بغرض التعاون (Ajei,2016,p.449).

ووصولًا إلى التوافق أو الإجماع (Consensus) فيخبرنا "ويردو" بإمكانية تعريفه من خلال عدة تعريفات مختلفة، حيث يمكن تعريفه على أنه نوع من أنواع وطرق اتخاذ القرار، ويمكن تعريفه على أنه طريقة إبداعية وديناميكية وفعالة للتوصل إلى اتفاق بين جميع الأشخاص، كما يمكن تعريفه تعريفًا فريدًا ومميزًا من خلال تعريفه على أنه يشمل الاتفاق الكامل بين عدد من الأشخاص.

من ثم، يصير التوافق أعم وأشمل من الأغلبية؛ ذلك لأن التوافق يعني الاتفاق الذي يمكن تحقيقه بين ممثلي الحكومة عند قيامهم باستنان التشريعات المختلفة، أما الأغلبية فهي فرع من فروع التوافق، ويمكن تعريفها على أنها تمثل ٥٠٪ من إجمالي عدد الأصوات بالإضافة إلى صوت واحد فقط حتى يتم الموافقة على أي قرار يمكن أن تتخذه مجموعة من الأشخاص. كما يمكن أن تتشابه الديمقراطية القائمة على التوافق مع الديمقراطية القائمة على الأغلبية؛ ذلك لأنه من الممكن التوصل إلى التوافق إما من خلال الاتفاق القائم على الأغلبية أو من خلال الاتفاق الكامل (Olanpekun,2020,p.p,3,4).

ويأخذ التوافق أشكالًا عديدة: يتمثل الشكل الأول في التوافق المفروض Imposed Consensus الذي يتم التوصل إليه دون أن يكون للمشاركين فرصة لمعارضة الرأي الذي تم التوافق عليه، أما الشكل الثاني فيكمن في التوافق المزعوم Acclaimed Consensus الذي يتناقض مع الاتفاق المفروض سالف الذكر؛ ذلك لأنه يعطي فرصة واضحة للمشاركين في التعبير عن وجهات نظرهم من ناحية، كما يتمثل غرضه الرئيس في التعبير عن الاتفاق فقط وليس التعبير عن الخلاف من ناحية أخرى، ويتجلى الشكل الثالث في التوافق القائم على التداول Deliberative Consensus الذي يتميز بكونه لا يعطي المشاركين فقط الفرصة للتعبير عن الاختلاف، ولكنه يشجع أيضا على هذا الاختلاف؛ وذلك من أجل إيضاح أن الجميع يتحدثون ويعبرون عن آرائهم.

ولقد أشار"ويردو" إلى أن التوافق القائم على التداول يعد من أفضل أشكال التوافق؛ ذلك لأنه يهدف إلى الاهتمام بمصالح الجميع، ويعمل على تحقيق مصالحهم بالفعل. كما نظر "ويردو" إلى التوافق القائم على التداول على أنه الأساس القويم للديمقراطية التوافقية (Olanpekun,2020,p.4)؛ ذلك لأنه يجعل الأشخاص يتوصلون إلى اتفاق مؤسس على الحوار والتفاهم المتبادل والاتفاق فيما بينهم (Matolino,2013,p.143).

فضلا عن ذلك، ينظر"ويردو" إلى التوافق على أنه توافق بشأن القرارات التي يمكن أن تُتخذ لصالح الجميع، وليس توافقًا أخلاقيًا، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن التوافق المقصود هنا يكون توافقًا بشأن أفضل الطرق التي يمكن أن توصل إلى أفضل قرار لصالح الجميع، وليس توافقًا بشأن ما هو صحيح أو خطأ من الناحية الأخلاقية كما أسلفنا من قبل (Matolino,2013,p.147). كما يدل على أن التوافق الذي يسعى إليه البشر لا يرتبط بالصدق والأخلاق؛ بل إن الأمر يتعلق بمسألة ما يجب فعله دون الاتفاق على كون التوافق قائمًا على الصدق أو الأخلاق أم لا؟ (Wiredu,2001,p.227).

كما يصر"ويردو" على استحالة كون التوافق مجرد أداة سياسية ملائمة، أو حتى سمة جوهرية في دستور الأفارقة، ولكنه ينظر إليه على أنه أمر بدهي، وعلى أنه السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الاجتماعية والسياسية للأشخاص البالغين (Matolino,2016a,p.40)، وعلى أنه يستلزم وجود المداولات، أو على الأحرى التعقل في إبداء الرأي، ومع ذلك نجده يُوجه انتباهنا إلى أن المداولات لا تؤدي بالضرورة في كل الأحوال إلى توافق (Wiredu,1999,p.39)؛ ذلك لأنه يرى أن كل الاختلافات لا تحظى بحلول من خلال التوافق في جميع الظروف، إلا في وجود

نية ورغبة حسنة في حل تلك الاختلافات في المقام الأول كما أسلفنا من ذي قبل، كما يرى أن التوافق في طبيعته يفترض استمرار الخلافات التي تنشأ بشأن ما يجب وما لا يجب عمله. ومن ثم، لا يكون التوافق بالضرورة هو الغاية التي يتم التوصل إليها من جميع المناقشات الجدلية؛ وذلك لأن النقاش في أحد الموضوعات يستدعي النقاش في موضوعات أخرى ذات صلة، كما أن السعي نحو التوصل إلى التوافق بشأن الأمور الاجتماعية لم يتوقف على الإطلاق، ولكن إذا كانت المناقشات جادة وفاعلة، فيمكن أن تؤدي تلك المناقشات في النهاية إلى الإقناع، ويمكن أن يترتب عليها نوع من التعاون وليس نوعاً من التنافس بأي شكل من الأشكال (Wiredu,1999,p.p,38,39).

ويصر"ويردو" على القول بأن التوافق يمكن أن يؤدي إلى حل يتجاوز مجرد الامتناع عن المزيد من النزاعات، بمعنى أنه عندما يتم التفاوض على حل مشكلة ما، فإن الهدف من التفاوض يتمثل في تحقيق التصالح وليس مجرد الامتناع عن المزيد من الاتهامات أو التصادمات؛ مرجعاً ذلك إلى أن الخلافات يمكن تسويتها دون المصالحة، حيث يلاحظ أن الصراعات- بما فيها الصراعات القاتلة- بين الأنساب والمجموعات العرقية لا تنتهي على الإطلاق (Ani,2018,p.p,172.173).

ومع ذلك، يعود "ويردو" ويؤكد إمكانية نجاح التوافق عندما تستعد جميع الأطراف المتنازعة لتعليق آرائها لصالح ما هو مُقنع، وأن تلتزم بتأمين التوافق وتحقيقه. غير أن "ويردو" ينظر إلى هذا الالتزام على أنه التزام ممكن ومرغوب فيه على حد سواء؛ ذلك لأن جميع القرارات التي يتم التوصل إليها في أطر توافقية لا تهدف إلى تحقيق اتفاقيات أخلاقية حول ما إذا كان الإجراء صحيحاً أو خاطئًا، ولكنها تهدف إلى تحقيق اتفاقيات حول أفضل طريقة للتصرف. وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على أن المناقشات تدور-في الأساس- حول ما يجب القيام به على عكس ما يرغب المشاركون، وعلى عكس أي ميول مثالية أخرى قد يرغبون فيها (Matolino,2013,p.142).

والجدير بالذكر أن "ويردو" لم يقلل من أهمية النظام الديمقراطي التوافقي غير الحزبي، خصوصاً وأنه يؤكد على حقيقة كونه نظاماً تم تطبيقه في مجتمع الأكان التقليدي قبل الاستعمار الأوروبي، كما يزعم إمكانية تطبيقه داخل المجتمعات الإفريقية المعاصرة. من هنا وجدنا "ويردو" يطالب بضرورة العودة إلى النظام الديمقراطي التوافقي داخل المجتمعات الإفريقية الحديثة التي

حُررت من الاستعمار الغربي الأوروبي. لذا يتوجب على الباحث عرض طبيعة الديمقراطية التوافقية غير الحزبية التي تم تطبيقها داخل المجتمع الأكاني التقليدي، وغيره من المجتمعات الإفريقية الأخرى، ومعرفة هل نجح "ويردو" فيما كان يدعو إليه أم لا؟ وهذا ما سوف يقوم به الباحث عبر السطور التالية.

المحور الرابع- دعوة "ويردو" إلى العودة للديمقراطية التوافقية غير الحزبية الموجودة في المجتمع الأكاني التقليدي:

سبق وأن تناولنا الإطار النظري للديمقراطية التوافقية التي كانت سائدة داخل المجتمعات التقليدية؛ لذا يتوجب علينا الآن تناول إطارها التطبيقي وكيف تم تطبيقها داخل المجتمعات التقليدية، خصوصاً وأن "ويردو" ينظر إليها على أنها بديل قابل للتطبيق سواء من حيث مزاياها أو كاستمرار للروح الديمقراطية الجيدة في مجتمع الأكان والعديد من المجتمعات الإفريقية الأخرى. كما كان "ويردو" يحثنا على ضرورة العودة إليها؛ ظناً منه أن الديمقراطية التوافقية لم يتم استيرادها إلى القارة الإفريقية، بل كانت سمة رئيسة من السمات المميزة للقارة الإفريقية (Matolino,2013,p.139).

وهنا يختلف " هابرماس" مع" ويردو"؛ إذ يرى هابرماس- على خلاف "ويردو"- أن الديمقراطية ماتزال مشروعاً، حيث يرى "هابرماس" أن الديمقراطية الحقيقية لم تتبلور بعد، وأنها مازالت مشروعاً يتعين العمل على تحقيقه(حسن، ٢٠١٢، ص٢١٤).

ومهما يكن من أمر، فلو نظرنا إلى الشخص الأكاني التقليدي من وجهة نظر"ويردو"، لوجدناه يبدأ حياته بمعنى الانتماء، وينقل كذلك الشعور بالتقارب والتعاطف الذي يربط أفراد الأسرة معاً. ثم تتزايد الدائرة اتساعاً مع علاقات النسب والزواج حيث تتقارب الأسرة مع بعضها البعض من خلال تلك العلاقات، كما يمكن أن يتم تمثيل من ينوب عنهم في الأمور السياسية، وبذلك تتكون العشائر والقبائل، ويظهر التمثيل السياسي بوضوح (Wiredu,1992b,p.203)، حيث كان التوافق الطريقة الوحيدة التي يتمكن من خلالها الشعب الأكاني من حل النزاعات، لدرجة أنهم قد نظروا إلى التوافق على أنه وسيلة من أفضل الوسائل، ولا توجد وسيلة أخرى تُضاهيه على الإطلاق؛ ذلك لأن الشعب الأكاني كان ينظر إليه على أنه الحل الوحيد الذي يُمكنه من الحصول على الرضا والموافقة (Padmanabhan,2005,p.142).

وكان الرئيس داخل المجتمع الأكاني التقليدي غير مفروض على المجتمع الأكاني، وليس له أجندة غير تلك الأجندة التي تتوافر لدى أفراد المجتمع الأكاني. كما كان يأخذ على عاتقه مهمة التأكيد لأفراد المجتمع الأكاني أنه سوف ينفذ ما يطلبونه منه، ولعل من أبرز هذه المطالب التي يمكن أن يفرضها أفراد المجتمع الأكاني عليه: أولها يتمثل في محاولة تأكيدهم أنهم لا يرغبون أو حتى يرضون بأن يسبهم، أو أن يكون رئيساً طماعاً، أو أن يكون رئيساً غير مطيع لهم أو رافضاً نصيحتهم. ويتمثل المطلب الثاني في محاولة تأكيدهم لأمنيتهم المتمثلة في عدم معاملته لهم بشكل غير عادل، وفي عدم تصرفه في كل الأمور التي تخصهم من تلقاء ذاته دون أن يولي اهتماماً بمطالبهم المشروعة، وكذا في عدم الاهتمام بأمورهم وأن ينصرف عنهم بحجة أنه ليس لديه الوقت الكافي لكي يرعى مصالحهم ويلبي مطالبهم (Padmanabhan,2005,p,p.140,141)، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن بقاء الحاكم في منصبه مرهون بإرادة الشعب وموافقته، وأن سيادة الدولة ليس معناها سيادة الحاكم مثلما أكد "لوك" من ذي قبل(لوك، ص ٦).

كما كان الرئيس يشغل منصب رئيس المجلس والزعيم الديني، ولكنه لا يتمتع بالسلطة المطلقة. ويتمثل عمله في النطق بقرارات المجلس التي تم التوصل إليها بشكل مشترك، حيث كان أحد الأسباب الرئيسة التي يمكن على أساسها إقالة أي رئيس هو محاولة إبطال المجلس أو الهيمنة على إجراءات المجلس. وكان المجلس نفسه مكوناً من ممثلين مختلفين من كل عشيرة، وكان الممثلون من كل عشيرة ينقلون إلى المجلس رغبات دوائرهم الانتخابية المعينة. وفي حالة ما إذا كانت هناك قضية يتعين مناقشتها في المجلس فإنه كان يتم التوصل إلى أي قرار من هذا النوع من خلال توافق جميع المشاركين في المجلس. وكان يتم أخذ الاختلافات في النتيجة النهائية في الاعتبار، غير أن الشيء الأكثر أهمية هنا هو أن جميع المشاركين كانوا يمتلكون القرار النهائي الذي تم التوصل إليه.

والجدير بالذكر، أن التصويت لم يكن مطلوباً بشكل رسمي داخل المجتمع الأكاني التقليدي، ولم يكن معياراً لاتخاذ القرارات، حيث لم تظهر كلمة التصويت بين شعوب الأكان إلا بعد الفرض الأجنبي على المجتمع الأكاني، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن القرارات كان يتم التوصل إليها من خلال الحوار، حيث كان الإقناع المنطقي هو المُحدد الرئيس لقبول أي فكرة (Matolino,2013,p.140).

وإذا كان هناك تصويت- على سبيل المثال- فإنه سوف يتم فقط في حالات نادرة؛ وذلك للخروج من المأزق. الأمر الذي جعل بعض نقاد "ويردو" يرون أنه من غير الممكن التوصل إلى قرارات دون استخدام نظام رسمي في التصويت. كما شكك نقاده في الفكرة التي تنص على: إنه من الممكن أن يكون هناك نظام توافقي غير حزبي يعتمد- في مجمله- على مناقشة الموضوعات إلى أن يتم الاتفاق على وضع نهائي(Matolino,2018,p.p.109).

ونظرة إلى المجتمع الآشانتي Ashanti فنجد أن "ويردو" ينظر إليه على أنه يمثل مجموعة فرعية من المجتمع الأكاني، ويؤكد أن النسب يمثل الوحدة السياسية الرئيسة بين الشعوب الأشانتية، وتتألف هذه الوحدة من جميع أفراد القرية أو المدنية ممن ينتسبون إلى جذور مشتركة ، ويكونون مجموعة من الأفراد، ويكون لكل وحدة من هذه الوحدات حاكم أو رئيس يتم اختياره اعتماداً على الأقدمية. وفي هذه الحالة، يصبح انتخابه أمراً روتينيا بالنسبة لهم (Matolino,2018,p.34).

كما وجد "ويردو" أن هناك بعض الصفات الرئيسة التي يجب أن تتوافر لدى الشخص الذي يتم اختياره رئيساً للقرية أو المدنية، مثل: السن، والحكمة، والإحساس بالمسئولية والقدرة على الإقناع (Wiredu,2000)، وأن يقوم بمهامه الدينية المتمثلة في ضرورة العمل من أجل خدمة جميع أفراد المجتمع الآشانتي وقيادتهم في الاحتفالات والمناسبات التي تتضمن التعاون مع أسلافهم (Matolino,2009,p,٣٧). وينبغي عليه أن يكفل سلامة المجتمع من الاغارة عليه أو غزوه، وأن يسعى إلى تحقيق غاية أسمى هي: استقرار السلام والأمن وتحقيق الخير العام للشعب ككل(لوك، ص١١٢).

ولا شك في أن هذه الصفات تسهم في دفع الجميع إلى اختيار ذلك الشخص ليكون ممثلًا لآرائهم وطموحاتهم (Wiredu,2000).

ومن الطبيعي أن يتم العثور على أشخاص يتمتعون بمثل هذه الصفات، لكي يتم وضع نظام يحكم تلك العشائر الموجودة في المجتمع الآشانتي، ومع ذلك فلو لم يكن من الممكن العثور على هذه الصفات في شخص واحد، فسوف يستمر البحث عن هذا الشخص الذي يمتلك كل هذه الصفات، إلى أن يتم العثور عليه (Matolino,2009,p.35).

وفيما يتعلق بالشرط الرئيس لتقلد منصب القيادة للمجتمع الآشانتي، والذي يضمن التوافق فيتمثل في قدرة الفرد على القيادة، والقدرة على تحليل الخطاب، وكذلك القدرة على اتخاذ القرار

الصائب. وكان للرئيس ما يُسمى بالمجلس التشريعي الذي بموجبه يتم اتخاذ القرارات، وكان يتم إخبار الجميع بعد ذلك بما تم التوصل إليه من قرارات، وفي هذا الصدد لم يكن هناك رجوع إلى الدين أو إلى أي معتقد آخر في التوصل إلى هذه القرارات التي تم اتخاذها. ولقد اهتم "ويردو" اهتماماً بالغًا بالتمييز بين المهام والمتطلبات الجوهرية المنوط بها الرئيس أو الملك، وفيما يتعلق بالمهام الرسمية التي يضطلع بها الرئيس فإنها تتضمن من بين أشياء أخرى: الاحتفالات الدينية الرئيسة، والقيام ببعض المهام الأخرى، مثل: استقبال الزوار من الرؤساء أو ترأس الاحتفالات في المناسبات المختلفة. أما بالنسبة لمتطلبات هذه الأنشطة فإنها تتراوح ما بين مبادئ وأسس يجب الالتزام بها. ومع ذلك، فإن هذه الأفعال ليست ضرورية أو جوهرية أو لازمة لتشريع السلطة السياسية (Matolino,2009,p.39).

ومن الملاحظ أن منصب رئيس القرية أو المدينة هو منصب يُعطى لشخص معين يظل معه حتى نهاية حياته، إلا في حالات معينة، منها: ارتكاب خطأ أخلاقي أو الإصابة بضرر بدني أو إعاقة معينة (Wiredu,2000). وعلى الرغم من ذلك، ففي حالة عدم توافر هذه الصفات في الشخص الذي يتم اختياره رئيساً للقرية أو المدينة، فسوف يأخذ الانتخاب وقتًا من المشاورات والمناقشات؛ وذلك بهدف التوصل إلى توافق، خصوصاً وأنه لا يوجد أبدًا عمل أو قرار رسمي يحكم عملية التصويت، حيث لا توجد كلمة فصل تحكم عملية التصويت بلغة الآشانتيين (Matolino,2018,p.34).

بالتالي، يؤدي التوافق دوراً مهماً في المجتمع الآشانتي، وعلى الرغم من ذلك لم يكن التوافق ظاهرة سياسية مميزة في المجتمع الآشانتي، ولكنه يعد مظهراً من مظاهر التفاعل الاجتماعي. هذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن التفاعل الاجتماعي أو تقارب الأشخاص فيما بينهم كان متضمناً في البنية الإفريقية التقليدية أخذًا في الاعتبار النسب والعشيرة. ويدل أيضا على أن فكرة التوافق في المجتمع الآشانتي التقليدي كانت فكرة ذات أهمية عظيمة لـــــــــــ"ويردو"؛ وذلك بسبب أهميتها في الديمقراطية. كما يدل على أن المجتمع الآشانتي كان يتخذ القرار عن طريق التوافق على جميع الصعد والمستويات في الوهلة التي يتم فيها البدء في تطبيق النظام السياسي الآشانتي، وكان يتم ذلك في اللحظة التي يتم فيها اختيار رئيس للعشيرة. كما كان يمثل مبدأ التوافق الخيار الأكثر شيوعًا؛ وذلك استناداً إلى الاعتقاد بأن مصالح واهتمامات

جميع المواطنين هي نفس الاهتمامات والمصالح التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، وذلك على الرغم من أن هذا الاعتقاد كان عُرضة للتحدي من قبل نقاد "ويردو".

تبعًا لتحليل " ويردو" سالف الذكر للمجتمع الآشانتي، فإن الشعب الآشانتي كان يعطي أهمية عظمى للحوار والمناقشات العقلانية كوسيلة للوصول إلى التوافق فيما بين الكبار، ومن خلال الحوار والمناقشات المقنعة (Olowoniyi,2021,p.p,2,3)؛ الأمر الذي جعل "ويردو" ينظر إلى النظام السياسي الآشانتي على أنه نظام قائم على التوافق؛ ذلك لأنه يرى أن الحكومة كانت قد انُتخبت بالتوافق وتخضع لحكم الشعب، كما يرى أن الرضا والتوافق يتم من خلال التفاوض (Masaka,2019,p.71).

ناهيك عن ذلك، فقد نظر "ويردو" إلى المجتمع الآشانتي على أنه مسرح للسلطة السياسية، وأن ممثلي المجتمع الآشانتي كانوا يمثلون العديد من الطوائف، وهم جميعًا بطبيعة الحال يخضعون لملك الآشانتين أو رئيسهم الذي كان يرأسهم جميعًا. من ثم، تراءى لـــــــ"ويردو" أن المجتمع الآشانتي لا يمكنه أن يتخذ أي قرار إلا من خلال التوافق على جميع الصعد والمستويات. كما لاحظ" ويردو" أن موقع الملك أو الرئيس لدى الشعب الآشانتي هو موقع مُقدس؛ ذلك لأنه من المفترض أن يكون حلقة الوصل بين السكان وأسلافهم ممن رحلوا، وممن كانوا من المفترض أن يشرفوا على مصالح واهتمامات شعبهم (Wiredu,2000)، أو بالأحرى يرمز موقع الملك أو الرئيس إلى رمز الوحدة. ويصبح التوافق في كل مستويات الحكم شعاراً رئيساً للوحدة، وأن الرغبة في تحقيق التوافق هي أجندة مُعدة سلفًا، وأن إنجاز هذه الأجندة يتطلب مناقشات عقلانية (Inusah,2021,p.2).

وعلى الرغم من أن رئيس القرية أو المدينة كان من أصل(نسل) ملكي ويتمتع بالقدسية، إلا أن كلمته الشخصية لم تكن قانونًا، في حين تصير كلمته كلمة رسمية متى وافق عليها أعضاء المجلس الحاكم. ومن هذا المنطلق يمكن أن تكون كلمته بمثابة قانون طالما أنها صادرة عن قرار المجلس الذي يترأسه. كما سوف تصبح قراراته قرارات سياسية طالما أنها تعبر عن آراء واهتمامات أفراد المجتمع الآشانتي (Wiredu,2000).

وخشية من أن يقوم الملك أو الرئيس بفرض قراره الذاتي على أعضاء المجلس أو أن يقوم بترهيب أعضاء المجلس أو يُخضعهم للتأثر به أثناء المداولات؛ فقد تم وضع قواعد موضوعية

للحوار ينبغي على الملك أو الرئيس اتباعها حرفياً؛ حتى يمنع الملك أو الرئيس من ممارسة أية رغبة أو أن يفرض إرادته أو أن يتلاعب بالبشر حتى يقبلوا منصبه.

وحتى لو كان هناك ملوك أو رؤساء يرغبون في فرض قراراتهم على أعضاء المجلس، فإنه من المحتمل أن يتم تنحيهم في نهاية المطاف. وبالطبع، فإنه ليس من قبيل الصدفة أن يتم خلع مثل هذا الملك المعتد بآرائه في النهاية؛ ذلك لأنه سوف يتم النظر إلى أفعاله على أنها أفعال تنتهك المبادئ الرئيسة للحوار الذي يهدف إلى تحقيق التوافق (Inusah,2021,p.5).

يتضح مما سبق أن "ويردو" يريد أن يؤكد أن القرارات التي كان يتم اتخاذها في المجالس السياسية الإفريقية التقليدية، ولا سيما في المجتمع الآشانتي كان يتم التوصل إليها عن طريق التوافق، وعلى الرغم من أن جُل المجتمعات الإفريقية التقليدية لم تكن مجتمعات توافقية، إلا أن الممارسات التي كانت منتشرة داخلها تعتمد على مبدأ التوافق بلا أدنى شك. كما يريد "ويردو" أن يؤكد على كون التوافق انعكاساً لمنهج الحياة المشتركة، وأن التوافق في إفريقيا التقليدية كانت له أسسه المتمثلة في النسب والقرابة، ذلك الأساس الذي كان يبدأ على مستوى الأسرة والنسب وينتهي بانتخاب رئيس بالتوافق للمجتمع الآشانتي، وكانت تتم بعض المداولات في أمور معينة إلى أن يتم التوصل إلى توافق بشأن تلك الأمور (Ani,2014,p.p,343,344).

المحور الخامس- هل نجح "ويردو" في دعوته إلى تطبيق الديمقراطية التوافقية غير الحزبية على المجتمعات الإفريقية المعاصرة؟

وصلنا الآن إلى تقييم نموذج الديمقراطية التوافقية غير الحزبية الذي نادى "ويردو" بضرورة العودة إليه؛ وذلك من أجل بيان هل نجح "ويردو" فيما كان يطالب به أم لا من ناحية؟ ومن أجل بيان وجهة نظر الباحث ونقاد "ويردو" فيما كان ينادي به من ناحية أخرى، وتحقيقاً لهذه المهمة فينبغي علينا معرفة وجهة نظر نقاد "ويردو" في الديمقراطية التوافقية غير الحزبية التي يطالب بالعودة إليها، وهذا ما سوف نعرضه عبر السطور الآتية.

ويتلخص رأي الباحث في أن الديمقراطية التوافقية غير الحزبية التي يطالب "ويردو" بالعودة إليها تمثل أهمية عظيمة في معظم المجتمعات الإفريقية التقليدية؛ الأمر الذي جعل "ويردو" والكثير من الفلاسفة الأفارقة يهتمون بها. وعلى الرغم من أهميتها الواضحة للعيان، إلا أنه يصعب تطبيقها في مجتمعاتنا المعاصرة بنفس الآلية التي طُبقت بها في المجتمعات الإفريقية التقليدية من قبل؛ نظراً لأنها تنطوي على بعض الجوانب السلبية. وبالطبع، فإن هذه الجوانب السلبية لم تقلل

من أهميتها من وجهة نظر الباحث وغيره من المهتمين بفلسفة السياسة المعاصرة بإفريقيا، وهذا ما سوف يحاول أن يبرهن عليه الباحث عبر السطور الآتية.

بداية أن تأكيد "ويردو" على الديمقراطية التوافقية غير الحزبية قد أصبح موضع جدل عظيم فيما بين العلماء والفلاسفة الأفارقة على حد سواء، بمعنى أنه في الوقت الذي قام فيه بعض العلماء والفلاسفة الأفارقة بدعم وجهة نظرهم الداعمة للتوافق، وجدنا أن هناك علماء وفلاسفة أفارقه آخرين قد رفضوا التأكيد على التوافق وانتقدوه بشدة (Olanipekun,2020,p.2)؛ بحجة أنه لا يجوز اعتبار الديمقراطية التوافقية شكلًا نهائيًا للديمقراطية، بل هي مرحلة انتقالية ينبغي عبورها نحو أفضل منها. ويتحقق ذلك اعتماداً على إعادة تأسيس شرعيتها على أسس جديدة قائمة على أساس العدالة واحترام القانون وبناء المساواة بين جميع المواطنين في الواجبات والمسئوليات والحقوق (زيادة،٢٠٠٦، ص٩٣).

ومع ذلك نلاحظ أن مشروع "ويردو" الفلسفي المتعلق بالديمقراطية التوافقية غير الحزبية يمثل أهمية كبرى، حيث نجد أن الديمقراطية التوافقية غير الحزبية التي يطالب "ويردو" بضرورة العودة إليها لم تكن موجودة في المجتمعات الإفريقية التقليدية فحسب؛ بل كانت موجودة ومطبقة في بعض الدول الغربية، مثل: نيوزيلندا، وجزر تيمور الشرقية الديمقراطية جنوب شرق آسيا، والغريب من ذلك لم يصرح لنا "ويردو" بمثل هذا الحديث على نحو مباشر (Fayemi,2010,p.7).

وتأكيداً على أهمية مشروع "ويردو" الفلسفي نجد أن الفيلسوف الأيرلندي "إدموند بيرك" Edmund Burke (١٧٢٩-١٧٩٧) قد نادى من ذي قبل، مثلما ينادي "ويردو" الآن بضرورة التأكيد على حق التمثيل في القرارات، حيث يصور" بيرك" الممثلين على أنهم أوصياء على ناخبيهم، ويؤكد على أن الممثلين يعتقدون أن تفضيلات ناخبيهم تتماشى مع ما يحقق المصلحة العامة. ومن ثم، صارت الحكومة في النظام الديمقراطي التوافقي بمثابة حكومة ائتلافية للمواطنين وليس للأحزاب(Ajei,2016,p.449).

كما نجد أن "نيلسون مانديلا"(١٩١٨-٢٠١٣) الرئيس السابق لجنوب أفريقيا يرى أن الديمقراطية التوافقية تتناسب تماماً مع المجتمع الإفريقي. وطبقًا لذلك، يُخبرنا "مانديلا" بأن الديمقراطية تتطلب ضرورة الاستماع إلى الجميع؛ حتى يتم التوصل إلى رأي يعبر عن الشعب

بأكمله، كما يخبرنا بأن حكم الأغلبية ما هو إلا تصور أجنبي بحت. ويتضح من ذلك أن "ماندیلا" كان مهتماً بالديمقراطية التوافقية توافقًا مع "ويردو" موضوع بحثنا (Olanipekun,2020,p.4).

ونجد أيضا أن الفيلسوف الأمريكي المعاصر"جون رولز"(٢٠٠٢-١٩٢١) يؤكد على التوافق المتداخل الذي يقوم على مبادئ العدالة فيما بين الأفراد الذين يحملون وجهات نظر أخلاقية ودينية وفلسفية مختلفة ومؤقته ومتعارضة في كثير من الأحيان. وبالتالي، يمكن أن يفسر التوافق المتداخل الذي ينادي به "رولز" على أنه شكل من أشكال التوافق القائم على التداول؛ ذلك لأن التوافق المتداخل هو التوافق الذي يكون فيه معيار العدالة هو التصور السياسي ذاته (Olanipekun,2020,p.٤). كما نجد أن الفيلسوف الغاني المعاصر"ويليام إيمانويل أبرهام" Willam Emmanuel Abraham (....-b.1934) يتشابه إلى كبير مع "ويردو" في تأكيده على اتصاف منصب الملك أو الرئيس بصفة القداسة(Wilson,2019,p.36).

وأخيراً، نجد أن "باراك أوباما"(...-b,1961) الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية يدعم "ويردو" خصوصاً وأنه أثناء زيارته للبرلمان الغاني عام٢٠٠٩م، قد أكد على حق كل دولة في أن تُفسح المجال للديمقراطية بطريقتها الخاصة، وبما يتوافق مع تقاليدها وأعرافها الخاصة. كما يرى أن التوافق هو شكل رئيس من أشكال الديمقراطية الموجودة في هذا العالم. وبناءً على ذلك، يصبح "أوباما" داعماً لـــــــ"ويردو" الذي يرى أن الدول الإفريقية لا يمكن أن تتطور بأي نوع أو شكل من أشكال الديمقراطية بعيداً عن الديمقراطية التوافقية (Wilson,2019,p.35).

علاوة على ذلك، نجد أن "ويردو"- شخصياً- يدافع عن الديمقراطية التوافقية غير الحزبية، مؤكداً أن التوافق الذي كان يطالب بالعودة إليه، لم يكن منتشراً لدى المجتمع الأكاني فحسب؛ بل كان منتشراً في معظم الثقافات الأفريقية (Ajei,2016,p.451). كما ينظر إلى الديمقراطية التوافقية على أنها أمر بديهي في المجتمعات الإفريقية التقليدية ولا سيما في جميع العلاقات الاجتماعية للبشر البالغين؛ إذ يرى أن كل خطاب وتفاعل اجتماعي موجه نحو تحقيق التوافق، كما يمتد التوافق وينتشر بسرعة البرق داخل المجال السياسي برمته (Matolino,2013,p.140).

ولعل من أبرز الأسباب الرئيسة التي أسهمت في انتشار مبدأ التوافق، وكذا في سهولة تطبيقه في بعض المجتمعات التقليدية هو أن الديمقراطية التوافقية غير الحزبية تبدو لدى البعض على أنها جاءت لتصحيح المشكلات المتضمنة في الديمقراطية التمثيلية، خصوصاً فيما يتعلق بالاستبعاد الدائم للأقليات، وكذلك لتصحيح الطبيعة التنافسية الحادة والمعاكسة للسياسة متعددة

الأحزاب. كما تبدو الديمقراطية التوافقية غير الحزبية مثالًا يُحتذى به في النظام الاجتماعي والسياسي في العديد من المجتمعات الإفريقية التقليدية.

من ثم، فلا غرابة عندما نجد بعض الفلاسفة المعاصرين يؤكدون أن تبني المجتمعات الإفريقية المعاصرة لنموذج الديمقراطية التوافقية غير الحزبية يعد بديلًا قويًا للنموذج الغربي الحالي للديمقراطية التمثيلية (Fayemi,2010,p.9). ولعل من أبرز المفكرين والفلاسفة الذين أبدوا إعجابهم بالموقف الذي تبناه "ويردو"، هو الفيلسوف النيجيري المعاصر "إيمانويل تشوكوودي إيز" (١٩٦٣-٢٠٠٧) Emmanuel Chukwudi Eze الذي يعترف بقوة آراء "ويردو" التي قدمها عند تأكيده على التوافق، حيث لاحظ أن مفهوم "ويردو" للتوافق ليس مجرد شيء رسمي، ولكنه تمثيل جوهري يقوم على الاستماع إلى رأي جميع البشر من خلال ممثليهم المشاركين في عملية التوافق، كما أنه ليس هناك فائز وخاسر، وإنما يصبح كل حزب في الحكومة هو حزباً حكومياً.

هذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن "إيز" يوافق على ما يؤكده "ويردو" من أن التوافق يُشكل القاعدة والأساس للديمقراطية التوافقية غير الحزبية، وبالتالي ينظر "إيز" إلى الديمقراطية التوافقية على أنها أفضل من الديمقراطية القائمة على حكم الأغلبية؛ إذ يرى أن رأي الأغلبية ليس كافياً في حد ذاته كأساس لصنع القرار، كما يعمل على حرمان الأقلية من حقهم في إبداء آرائهم في أي قرار (Eze,2000& see alsoWilson,2019,p.p 35,36).

وفي سياق آخر، نجد الفيلسوف المعاصر"دنييس ماسكا" Dennis Masaka الذي يعمل أستاذاً للفلسفة بجامعة "ريمبابوي العظمى للفلسفة والدراسات الدينية"، يدافع عن الديمقراطية التوافقية غير الحزبية التي يطالب "ويردو" بالعودة إليها، ويتصدى للآراء التي يزعمها بعض نقاد "ويردو" الذين يرون أن فكرة "ويردو" عن الديمقراطية التوافقية غير الحزبية تخلق أساساً لظهور ما يسمى بـــــــ"الحكومة ذات الحزب الواحد" (Masaka,2019,p.73).

وقريب من رأي" ماسكا" هو ما نجده عند الفيلسوفة المعاصرة "هيلين لاور" Helen Lauer التي تعمل أستاذاً للفلسفة بجامعة دار السلام بـــــــــ تنزانيا، والتي اهتمت بتقديم عدة كتابات دقيقة أوضحت فيها بشكل جيد وكاف أن "ويردو" لن يريد التأكيد على الحكومة ذات الحزب الواحد كما روج بعض نقاده، خصوصاً وأن "لاور" قد رأت أن "ويردو" قلل- مراراً وتكراراً- من سياسات الحزب الواحد. كما رأت "لاور" أن "ويردو" قد اهتم اهتماماً بالغاً بتوضيح خداع الدول التي تتبع سياسة الحزب الواحد، وكيف لجأت تلك الدول إلى استخدام القوة للتلاعب

بالمواطنين، وتعزيز مصالح الأشخاص الأقوياء الذين يحظون بالسلطة والذين يهتمون بتقليص المصلحة العامة من أجل توفير وتلبية احتياجاتهم الخاصة فحسب (Matolino,2016b,p.99).

كما نجد الفيلسوف المعاصر "بيرنارد ماتولينو" Bernard Matolino الذي يعمل أستاذاً للفلسفة بجامعة بريتوريا Pretoria بجنوب إفريقيا، يمدح الديمقراطية التوافقية غير الحزبية التي يطالب "ويردو" بالعودة إليها مؤكداً أهميتها؛ إذ تسهم في تشكيل نظام حكم لا يسيطر فيه حزب الأغلبية على السلطة السياسية، ولا يمارس سلطته بشكل مطلق ولا يستبعد الأحزاب الأخرى. كما يخبرنا "ماتولينو" بأن استيلاء حزب الأغلبية على السلطة قد تسبب في ظهور العديد من المشكلات في القارة الإفريقية منذ زوال الاستعمار وظهور ديمقراطية الأغلبية. يشير ذلك إلى أن "ويردو" لم يقف مكتوف اليدين من منظور"ماتولينو"، بل حاول البحث عن الطرق الممكنة التي تُمكنه من الخروج من بعض المشاكل الأكثر إلحاحاً، والتي واجهت إفريقيا في عصره. كما يشير إلى تعاطف "ماتولينو" مع ديمقراطية "ويردو".

وعلى الرغم من ذلك، فقد تراءى لـــــــــــ"ماتولينو" أن تعبير "ويردو" عن طبيعة ووظيفة الأحزاب المعارضة يتصف بالتعتيم والتشوش إلى حد كبير (Matolino,2013,p.138)، وأنه لا توجد آلية رسمية تضمن التوافق، وحتى إن وجدت فسوف تعتمد اعتماداً كليا على فكرة التوافق ذاتها (Ahiaveh,2021,p.27). كما لاحظ "ماتولينو" أن" ويردو" يعترف بأن التوافق لا يمكن أن يؤدي إلى مصالحة حقيقية خاصة في حالة النزاع، وأن التوافق لا يمكن أن يمنع المزيد من الخلافات (Ani,2018,p.172).

علاوة على ذلك، يعتقد "ماتولينو" في أن تصور"ويردو" للديمقراطية التوافقية غير الحزبية هي نفسها الديمقراطية التى تُسمى بالديمقراطية ذات نظام الحزب الواحد، غير أن الفارق الوحيد بين النظامين هو أن النظام الديمقراطي ذات الحزب الواحد يسعى إلى تحقيق المصلحة المشتركة من خلال رؤية زعيم واحد، في حين أن نظام "ويردو" الديمقراطي التوافقي غير الحزبي يسعى إلى تحقيق المنفعة العامة؛ وذلك من خلال رؤية وجهود جميع المواطنين.

وطبقًا لما ذكره "ماتولينو" فإن مشكلة هذين النظامين تتمثل في أنهما يفترضان أن جميع أفراد المجتمع لهم مصالح مشتركة ينبغي العمل على تحقيقها، وينبغي أن يتمتع جميع أفراد المجتمع بها. وحسبما أوضح "ماتولينو" فإن هذا الافتراض يجبر جميع أفراد المجتمع على أن يفكروا بنفس

الطريقة وتكون لهم وجهة نظر واحدة، ويرمز ذلك بطبيعة الحال إلى القمع والاستبداد من وجهة نظر"ماتولينو" (Ahiaveh,2021,p.p25,26).

ولقد أنهى "ماتولينو" حديثه عن ديمقراطية "ويردو" التوافقية غير الحزبية مؤكداً على أنها تؤكد على المصلحة المشتركة وتتجاهل المصالح الفردية، كما شكك فيما وصفه "ويردو" بالمنفعة العامة لجميع البشر، حيث رأى أنه من غير المعقول أن يستفيد كل فرد من أفراد المجتمع من هذه المنفعة العامة إن وجدت فعلًا، وحتى إذا وُجدت تلك المنفعة العامة وأمكن الحصول عليها، فسوف تفيد مجموعة قليلة من البشر فحسب (Ahiaveh,2021,p.26).

الأمر الذي جعل بعض نقاد "ويردو" يرون أن هناك صعوبة بالغة في تطبيق الديمقراطية التوافقية على المجتمعات الأفريقية المعاصرة، وتأكيداً لصدق زعمهم نجدهم يقترحون أننا إذا أخذنا في الاعتبار أن المجتمعات الإفريقية التقليدية القديمة كانت صغيرة نسبيًا، الأمر الذي أسهم إلى حد كبير في التوصل إلى التوافق وإمكانية تحقيقه، فإنه ونظراً لاتصاف المجتمعات الإفريقية المعاصرة بالتعقيد في العلاقات البشرية، فلن نجد مجالًا كبيراً للمصالحات والحوارات بين البشر لتحقيق الديمقراطية التوافقية غير الحزبية داخل المجتمعات الإفريقية المعاصرة (Fayemi,2010,p.8).

كما يرى نقاد "ويردو" أنه على الرغم من أهمية الديمقراطية التوافقية غير الحزبية؛ لكونها تهتم بمصالح الأقلية، إلا أنهم يقترحون أن تأكيد "ويردو" على الديمقراطية التوافقية غير الحزبية يعد أمراً غامضاً، حيث لا يمكن الجزم في هذه الحالة بأن هناك تجاهلًا كليًا لمصالح الأقلية في أي وقت من الأوقات من ناحية، كما أننا لو نظرنا إلى الطبيعة البشرية فسوف نجد أن هناك تعارضاً حتمياً فيما بين المصالح في أي مجتمع بشري من ناحية أخرى (Olanipekun,2020,p.6).

ويعد الفيلسوف الفرنسي المعاصر"باولين جاي هونتوندجي" Paulin J. Hountondji (b,1942-...) من أبرز نقاد "ويردو"، حيث نجده ينتقد فكرة التوافق الإفريقية التي أكد عليها "ويردو"؛ إذ يراها فكرة تقوم على أساس خاطئ تماماً يتمثل في أن إفريقيا تتألف من أشخاص لهم وجهات نظر مشتركة ودائما ما يتوافقون مع بعضهم البعض. كما يرى أن فكرة التوافق تسهم في تكوين وجهات نظر عالمية تمثل إفريقيا ككل على أنها متحددة ثقافياً وسياسياً؛ الأمر الذي جعل "هونتوندجي" ينظر إلى وجهات النظر العالمية هذه على أنها تمثل أسطورة التوافق البدائي.

من ثم، وجدنا "هونتوندجي" يحث الأفارقة على ضرورة قيامهم بفصل إفريقيا عن ماضيها؛ إذ يرى أن فكرة الطائفية الإفريقية التي أُثيرت فيما يتعلق بأسس الديمقراطية التوافقية غير الحزبية قد تم التأكيد عليها بشكل مبالغ فيه. كما يرى أن هناك إنكاراً تاماً لبعض القضايا الحاسمة والملحة، مثل: الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي تحتاج إفريقيا إلى الخروج منها. كما وجدناه يشير بكثرة إلى أن المشكلات الاقتصادية في إفريقيا ولا سيما في فترة ما بعد الاستعمار هي الأساس القوي الذي ظهرت منه المشكلات السياسية في إفريقيا، ومن أجل حل تلك المشكلات فيتحتم أن تكون هناك حاجة ماسة إلى تقديم نقد يسهم إلى حد كبير في تطوير العقول الإفريقية من أجل حل هذه المشكلات بشكل مبتكر، شريطة عدم استرجاع التقاليد السياسية التى كانت سائدة في فترة ما قبل الاستعمار. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على "هونتوندجي" يرغب في الاستغلال الذكي للموارد الفلسفية الإفريقية والنظم والتقاليد والأفكار؛ وذلك من أجل حل المشكلات المعاصرة (Ahiaveh,2021,p.p,23,24).

كما لو نظرنا إلى "إيز" الذي كان يشيد بعظمة الديمقراطية التوافقية غير الحزبية عند "ويردو" كما أسلفنا من قبل، لوجدناه ينتقد الديمقراطية التوافقية غير الحزبية عند "ويردو"؛ مؤكداً كون الديمقراطية إطاراً من الأطر الاجتماعية التي تتوسط الصراعات والخلافات التي تظهر نتيجة للطبيعة التنافسية للهويات والرغبات الفردية، كما لا ترتبط الديمقراطية بالتوافق، ولا يمكن أن يصبح التوافق على القرارات الهدف الأسمى للديمقراطية مطلقًا (Matolino,2009,p.41).

من ثم، وجدنا "إيز" ينتقد –بشدة– آراء وحُجج "ويردو" التي تدعم الديمقراطية التوافقية غير الحزبية لمجتمع الأكان في فترة ما قبل الاستعمار في مجال السياسة بحجة أن هذه الآراء والحجج تدافع عن الأسس الحزبية للقوميين الأوائل المحتكرين للسلطة السياسية، والذين كانوا سبباً رئيساً في القمع الشديد للديمقراطية (Olanipekun,2020,p.2).

هذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن "إيز" لا يُميز بين الديمقراطية الغربية العدائية التي كانت سائدة إبان الاستعمار الأوروبي والديمقراطية التوافقية غير الحزبية التي يطالب "ويردو" بالعودة إليها؛ ظنًا منه أن التمييز بينهما يعد تمييزاً غير صحيح. كما يدل على أن جُل النزاعات التي تحدث في إفريقيا في فترة ما بعد الاستعمار لم تحدث بسبب الديمقراطية القائمة على حكم الأغلبية، ولكنها حدثت بفعل القادة الأفارقه، وهو يذكر –على سبيل المثال لا الحصر– أن الديكتاتوريين في فترة ما بعد الاستعمار الذين كانوا دائما يتطلعون إلى الجشع والأنانية هم السبب

الرئيس في خلق النزاعات في إفريقيا، وتأكيداً على صدق حديثه نجده يستشهد بالحكومة العسكرية لرئيس نيجيريا السابق السيد/ "إبراهيم بابا نجيدا" النيجيريIbrahim Babangida باعتبارها حكومة استبدادية، ويخيرنا بأن حكم الرئيس النيجيري "بابا نجيدا" التعسفي قد تفشى في معظم أنحاء البلدان الأفريقية وتسبب في ظهور الكثير من النزاعات السياسية (Ahiaveh,2021,p.p,21,22).

كما لو نظرنا إلى الفيلسوف الغاني المعاصر"إيمانويل إيفيني آني" Emmanuel Ifeanyi Ani لوجدناه يقدم ثلاثة اعتراضات على ديمقراطية "ويردو" التوافقية غير الحزبية، ويتمثل الاعتراض الأول في اعتقاد" آني" بأن التوافق له مزاياه كفكرة اجتماعية وسياسية، ولكنه غير مقتنع– تماماً– بكون التوافق فكرة جوهرية أو متأصلة Immanence، وحتى لو كانت فكرة جوهرية كما يزعم البعض أمثال: "ويردو"، فسوف تكون فكرة بشرية وليست فكرة إفريقية على الإطلاق. أما الاعتراض الثاني فيتجلى في إقرار"آني" بكون التوافق والتصويت فكرتين متعارضتين من ناحية التطبيق، ومن ثم يرى "آني" أن التصويت–وليس التوافق– يعد حلًا بشرياً رئيساً للعديد من المشكلات المتعلقة باتخاذ القرارات. ويكمن الاعتراض الأخير في تأكيد "آني" على أنه ليس كل نزاع في إفريقيا التقليدية يمكن أن يؤدي إلى التوصل إلى حل جذري يفوق مجرد إنهاء النزاع (Ani.2014,p.346).

الخاتمة:

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة مهمة من النتائج، لعل من أبرزها ما يلي:

أولًا: يمثل"ويردو" علامة فارقة في الفلسفة الإفريقية المعاصرة؛ إذ انشغل كثيراً بالمشكلات الاجتماعية والسياسية التي اعترضت طريق السياسة الإفريقية المعاصرة بالقارة الإفريقية، كما حاول التنظير لنظام حكم مناسب.

ثانيًا: ينزع "ويردو" نزوعًا مفرطًا إلى الاتجاة العقلاني، لدرجة أنه يمكن عده فيلسوفًا عقلانيا؛ وذلك لأنه يؤكد على أن العامل الرئيس الذي يحدد قبول فكرة معينة هو عامل الإقناع المنطقي، الأمر الذي جعله ينظر إلى الإقناع العقلي على أنه مصدر رئيس من مصادر التشريع السياسي.

ثالثًا: يؤكد" ويردو" على صعوبة كون ديمقراطية الأغلبية وسيلة لصنع القرار والحوكمة بالقارة الإفريقية، وفي مقابل ذلك، نجده يؤكد على أن البديل الأفضل لصنع القرار في الحياة الإفريقية التقليدية والحوكمة هو التوافق أو بالأحرى الديمقراطية التوافقية غير الحزبية.

رابعًا: ينظر"ويردو" إلى الديمقراطية التوافقية غير الحزبية على أنها ممارسة الحكم بالقبول والرضا، وتتحقق من خلال إقناع المواطنين.

خامسًا: يفضل "ويردو" نموذج الديمقراطية التوافقية غير الحزبية؛ إذ إن هذا النموذج يعمل على تعزيز حقوق الإنسان للأفضل بالقارة الإفريقية في القرن الحادي والعشرين، كما يدعم جانباً مهمًا من الجوانب الرئيسة لحقوق الإنسان، أقصُد الجانب المتعلق بـــــــــ"حق التمثيل في القرارات"، ذلك الجانب الذي أكدت عليه المادة رقم٢١ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تنص على: إن لكل فرد الحق في المشاركة في حكومة دولته بشكل مباشر من خلال ممثلين يتم اختيارهم بحرية تامة.

سادسًا: نتج عن اهتمام "ويردو" بالديمقراطية التوافقية غير الحزبية اعتناقه النزعة المجتمعية التي تؤكد على أن البشر مخلوقات تعتمد على بعضها البعض، وأن هذا الاعتماد المتبادل فيما بينهم هو أسلوب بشري، وأن مصلحة الجميع هي الهدف الأسمى الذي ينبغي على الجميع أن يسعوا إلى تحقيقه.

سابعًا: إن تأكيد "ويردو" على الديمقراطية التوافقية غير الحزبية جعله ينظر إلى النظام الاشتراكي على أنه من أفضل الأنظمة الاجتماعية للمجتمعات الإفريقية؛ ظنًا منه في أن العديد من القادة الأفارقة قد أشاروا إلى أهميته المتمثلة في تركيزه على استحالة استغلال الإنسان للإنسان.

ثامناً: ينجذب "ويردو" نحو الديمقراطية التوافقية غير الحزبية؛ لكونها تضمن تمثيل جميع شرائح المجتمع في عملية صنع القرار، وبالتالي لا توجد أقلية وأغلبية في النظام التوافقي، كما يرتبط التمثيل بالهيئات والعمليات القائمة على صنع القرار وما يرتبط بذلك من نتائج.

تاسعًا: نجد أن" ويردو" ينظر إلى التمثيل السياسي على أنه جزء من الديمقراطية التوافقية غير الحزبية، بل ويمثل نصف المعركة للفوز بالديمقراطية. كما ينظر إلى الأشخاص الذين يمثلون دوائرهم الانتخابية على أنهم وسيلة لغاية، وتتمثل هذه الغاية في مقدرتهم على اكتشاف رغبات دوائرهم التي يُمثلونها، وقيامهم بدورهم على أكمل وجه ممكن في المداولات التي تحدث بينهم وبين النظام الحاكم.

عاشراً: يهمل "ويردو" التصويت لدرجة أنه كان يحكم على الديمقراطية التوافقية غير الحزبية بالفشل حال اعتمادها على الانتخابات، الأمر الذي ترتب عليه عدم اهتمامه بمعرفة إرادة البشر الحقيقية في نتائج الانتخابات التي يتم إجراؤها في بعض المجتمعات الإفريقية. وعلى الرغم من ذلك، وجدناه يقر – في بعض الأحايين– بأنه سوف تكون هناك لحظات يكون فيها التصويت أمراً ضرورياً؛ ولكنه للأسف لم ينظر إلى التصويت على أنه خاصية حتمية من خصائص التوافق، بل كان يلجأ إليه في حالات نادرة. وفي مقابل ذلك، ينظر إلى كثرة العدد التي تفوق الأقلية على أنها الخاصية الرئيسة في الديمقراطية التوافقية غير الحزبية، وفي هذه الحالة تصبح كثرة العدد هي الفصيل الوحيد في الديمقراطية التوافقية غير الحزبية وليس التصويت كما يزعم البعض.

حادي عشر: تُستمد شرعية الملك أو الرئيس عند"ويردو" من مصدرين رئيسين، هما: المصدر السياسي والمصدر الديني، غير أن هذه الثنائية التي رسمها "ويردو" بين ما هو سياسي أو عقلاني(مقدرة الملك أو الرئيس على الإقناع المنطقي)، وما هو إلهي(اتصاف الملك أو الرئيس بالقداسة) قد أسهمت إلى حد كبير في تقويض الديمقراطية التوافقية غير الحزبية ذاتها، كما جعلت الكثيرين يطالبونه بضرورة تقديم بيان شامل ومُفصل عن مصدر تشريع السلطة في المجتمعات الإفريقية، وما الذي يُشكل أساس الديمقراطية التوافقية غير الحزبية داخل المجتمعات الإفريقية؟.

ثاني عشر: يخفق "ويردو" إخفاقًا شديداً عندما يطالبنا بالعودة إلى الديمقراطية التوافقية غير الحزبية من ناحية، وعندما يطالب بضرورة تطبيقها داخل المجتمعات الإفريقية المعاصرة من ناحية أخرى؛ ذلك لأن ظروف المجتمعات الإفريقية المعاصرة واحتياجاتها السياسية والتنموية الحالية تختلف كثيراً عن ظروف المجتمعات الإفريقية التقليدية القديمة.

ثالث عشر: يمكن أن تتعارض الديمقراطية التوافقية غير الحزبية- في بعض الأحايين- مع المصلحة العامة للبشر جميعًا بداية من الفرد وانتهاءً بالمجتمع؛ إذ إن المجتمع البشري يضم الأغنياء والفقراء، ويسعى الأغنياء دائمًا إلى المحافظة على ثرواتهم وتنميتها، في حين يسعى الفقراء دائمًا إلى تحقيق التوزيع العادل للموارد والثروات. وبالتالي، هناك تعارض دائم فيما بين مصالح الفئتين.

رابع عشر: أسهم تأكيد" ويردو" على الديمقراطية التوافقية غير الحزبية في ظهور الحكومات ذات الحزب الواحد في بعض المناطق بإفريقيا؛ الأمر الذي جعل بعض نقاده ينظرون إليه على أنه اهتم بالديمقراطية التوافقية غير الحزبية من أجل ربطها بالحكومة ذات الحزب الواحد، وتأكيدًا لذلك نجدهم يعتقدون أن "ويردو" لم ينجح في إثبات أن الحكومة ذات الحزب الواحد غريبة عن الثقافة السياسية الإفريقية؛ لكونها لها سابقة عهد في الحكومة التوافقية.

خامس عشر وأخيرا: يظن "ويردو" أن تقديمه لفكرة الديمقراطية التوافقية غير الحزبية كان تقديمًا خاليًا تمامًا من النقائص؛ ومع ذلك نجده تقديمًا ينطوي على عدد لا بأس به من النقائص التي لا يمكن تغافلها. من ثم، يؤكد الباحث على أن مطالبة" ويردو" بالعودة الكاملة للديمقراطية التوافقية غير الحزبية في وقتنا الراهن يمكن أن تكون مفيدة في إفريقيا المعاصرة متى قام الفلاسفة الأفارقة المعاصرون بالنظر إلى هذه النقائص، والتزموا أمام أنفسهم وأمام الجميع بالتوصل إلى حلول فعلية لها، وكذا متى اهتموا بالبحث عن أساس نظري سليم لنموذج" ويردو" الذي يطالب بالعودة إليه في وقتنا الحالي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- المراجع العربية:

١- الشاهي، أحمد(٢٠٠٦)، الديمقراطية التوافقية في السودان، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد ٢٩، العدد٣٣٤.

٢- النشار، مصطفى(١٩٩٩)، تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى ابن خلدون، الطبعة الأولى، دار قباء، القاهرة.

٣- بن عياد، محمد سمير(٢٠١٣)، الديمقراطية التوافقية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، العدد١٦.

٤- بوقاعدة، توفيق(٢٠١٦)، الديمقراطية التوافقية وأبعادها، المركز الجامعي مرسلي عبد الله بتيبازة، المجلد الثامن.

٥- تورين، ألان(١٩٩٧)، نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

٦- تورين، آلان(٢٠٠٠)، ما الديمقراطية؟ ، ترجمة عبود كاسوحة، منشورات وزارة الثقافة دمشق.

٧- حسن، أبو النور حمدي أبو النور(٢٠١٢)، يوجين هابرماس: الأخلاق والتواصل، إشراف الأستاذ الدكتور أحمد عبد الحليم عطية، التنوير، بيروت، لبنان.

٨- درويش، بهاء(٢٠٢١)، فلسفة الأخلاق في القارة السمراء، مجلة الفكر المعاصر، العدد٢٣

٩- زيادة، رضوان(٢٠٠٦)، الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد ٢٩، العدد٣٣٤.

١٠- زين العابدين، الطيب(٢٠١٤)، الديمقراطية التوافقية : الطريق للاستقرار السياسي في السودان، المجلد٢٠، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الأفريقية والاسيوية.

١١- سن، أمارتيا(٢٠١٦)، السلام والمجتمع الديمقراطي، ترجمة روز شوملي مصلح، مراجعة غيث الضيقة، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

١٢- صن، أمارتيا(٢٠١٠)، التنمية حرية، ترجمة وتقديم شوقي جلال، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

١٣- علي، غيضان السيد(٢٠٢٢)، الفلسفة الأفريقية: البحث عن الهوية ورفض المركزية الغربية، كرسي اليونسكو للفلسفة فرع جامعة الزقازيق، المجلد٩٣، العدد٩٤.

١٤- فخري، إيمان(٢٠١٤)، الديمقراطية التوافقية كإطار لاستيعاب الأقليات، مؤسسة الأهرام، المجلد ١٤، العدد٥٤.

١٥- كانت(١٩٥٢)، مشروع للسلام الدائم،ترجمه إلى العربية وقدم له الدكتور عثمان أمين، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

١٦- لوك، جون، الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، ترجمة محمود شوقي الكيال، مطابع شركة الاعلانات الشرقية.

١٧- مونتسكيو(٢٠١٧)، روح الشرائع، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي.

ثانيا- المصادر الأجنبية:

1. Wiredu, K. (1992 a), "problems in Africa's self- definition in the contemporary world", part one, chapter two, in person and community : Ghanaian philosophical studies, 1 by, Kwasi Wiredu and Kwame Gyekye, edited by George F.Mdean, cultural heritage and contemporary change series II Africa Vol one.
2. ---------- (1992 b), " Moral foundations of an African culture", in person and community : Ghanaian philosophical studies, 1 by, Kwasi Wiredu and Kwame Gyekye, , cultural heritage and contemporary change series II, Africa, ,cipsh/unesco: the council for Research in values & philosophy, Vol, one.
3. ---------- (1999), "Society and Democracy in Africa", New Political Science, Vol.21.
4. ---------- (2000), "Democracy and Consensus in African Traditional Politics: Aplea for anon- party polity", Polylog, e.v.
5. ---------- (2001), "Democracy by Consensus: some Conceptual Considerations", Philosophical Papers, Vol.30.
6. ---------- (2004), "introduction: African philosophy in our time", in, A companion to African philosophy, edited by, Wired, K, Blackwell publishing.
7. ---------- (2008)," Social philosophy in postcolonial Africa: some preliminaries concerning communalism & communitarianism" , south African journal of philosophy.

ثالثا: المراجع الأجنبية:

8. Ahiaveh, D, K. (2021), " A critical study of Kwasi Wiredu's consensual", university of cape coast.

9. Ajei, M, O.(2016), " Kwasi Wiredu's consensual Democracy: prospects for practice in Africa ", European journal of political theory Vol.15.
10. Ani, E, I. (2014), "On traditional African consensual Rationality", the journal of political philosophy, vol,22.
11. Ani, E.I.(2018), "the question of Immanence in Kwasi Wiredu's consensual democracy", Cuitura International journal of philosophy of culture and Axiology, Vol.15, No.1.
12. Eze, E.C. (2000), "Democracy or Consensus? Response to Wiredu".(https://them.polylog.org/2/fee-en.htm.)
13. Fayemi, A, K.(2009)," Towards An African theory of democracy", thought & practice: A journal of the philosophical Association of Kenya, Vol,1.
14. Fayemi, A, K. (2010), "Acritique of Consensual Democracy and Human Rights in Kwasi Wiredu's Philosophy", Holy Name University, Vol.21.
15. Hallen, B.(2019), "Reconsidering the case for consensual governance in Africa", second order: An African journal of philosophy (new series), Vol III, No.1,1-22.
16. Inusah, H. (2021), "Wiredu and Eze on consensual democracy & the question of consensual Rationality", South African journal
17. Lauer, H. (2012), "Wiredu and Eze on good Governance", Vol,14, No.1, philosophia Africana.
18. Lijphart, A.(1999), Patters of democracy: government forms and performance in thirty- six countries.
19. Masaka, D. (2019), "Kwasi Wiredu's Consensual Democracy & one-party Polities in Africa", South African Journal of Philosophy.
20. Maslo, D,A. (2017), "Africanizing Philosophy: Wiredu, Hountondji, & Mudimbe", chapter.5, in The Palgrave Hand book of African Philosophy, (edited by), Afolayan, A. & Falola,T. Palgrave Macmillan.
21. Matolino, B. (2009), "A Response to Eze's Critique of Wiredu's Consensual democracy", South African Journal of philosophy.
22. Matolino, B. (2013), "the Nature of opposition in Kwasi Wiredu's democracy by consensus", African studies Taylor & Francis , university of Witwatersrand. Routledge.
23. Matolino, B.(2016 a), "Rationality and consensus in Kwasi Wiredu's traditional African polities", theoria, Vol.63 .
24. Matolino, B.(2016 b), " Ending party cleavage for Abetter polity: is Kwasi Wiredus non- party polity Aviable alternative to A party polity?", Acta Academic.

25. Matolino, B. (2018), "Consensus as Democracy in Africa", African Humanities program.
26. Olanipekun, V, O. (2020), "Democracy & Consensus in Traditional Africa: A critique of Kwasi Wiredu", in Kanyiso, Jni Hum & So csci.
27. Olowoniyi, M,J.(2021), "An Assessment of Kwasi Wiredu's Democracy & consensus in African traditional politics: A plea for non party polity", Aquino Journal of philosophy, Vol.3.
28. Padmanabhan, S.(2005), "Two Models of consensus", Scholar commons, University of south Florida.
29. Wilson, K. (2019), "Philosophy in Public Sphere: An Analysis of Kwasi Wiredu's Concepts of Human Rights and Democracy", Queen of Apostles philosophy Centrejinja.